# الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والسبعون
الجلسة العامة ٢٤

الأربعاء، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد شهيد ..... (ملديف)

*افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.*

**البند ٦٩ من جدول الأعمال**

**تقرير مجلس حقوق الإنسان**

**تقرير مجلس حقوق الإنسان** (A/76/53 و A/76/53/Add.1)

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أذكر بأن الجمعية العامة قررت في جلستها العامة الثانية، المعقودة في ١٧ أيلول/سبتمبر، النظر في البند ٦٩ من جدول الأعمال في جلسة عامة وفي اللجنة الثالثة، عملا بالقرار ٢٨١/٦٥، المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١.

يشرفني أن أرحب بسعادة السيدة نزهات شميم خان لتقديم التقرير السنوي (A/76/53 و A/76/53/Add.1) لمجلس حقوق الإنسان، الذي يتحمل مسؤولية تعزيز وحماية حقوق الإنسان. إن ولاية مجلس حقوق الإنسان راسخة بقوة في الركائز الثلاث للأمم المتحدة. فمن التصدي للانتهاكات الجسيمة والمنهجية إلى تعزيز حقوق الإنسان وتعميمها في الأمم المتحدة، واصل المجلس الاضطلاع بتلك الولاية.

وخلال الأشهر الثمانية عشر الماضية، أدت الجائحة إلى تفاقم الأزمات القائمة في مجال حقوق الإنسان، مما أدى إلى تآكل حقوق الإنسان، حيث أصبح الوصول إلى أهم الموارد الأساسية، مثل المياه والصحة، محدودا أكثر. وفي الوقت الذي يحاول فيه العالم الآن الانتقال إلى مرحلة التعافي من الجائحة، يمكن لحقوق الإنسان – بل ويجب – أن تؤدي دورا رئيسيا في تصميمنا على ضمان ألا يتخلف أحد عن الركب. ويجب أن تؤثر على جهودنا وتصوراتنا حول التعليم، والحصول على اللقاحات، ودعم فرص العمل وسبل العيش، على سبيل المثال لا الحصر. وفي هذا الصدد، أشيد بالدور النشط الذي يضطلع به المجلس في تعزيز أهمية اللقاحات، لا سيما من خلال اتخاذ قرارات بشأن ضمان المساواة والإنصاف في الحصول على اللقاحات وتوزيعها.

وتركز إحدى أولويات رئاستي على حقوق الإنسان. واعتزم طوال الدورة بث الأمل من خلال اتخاذ إجراءات ملموسة من منظور حقوق الإنسان. ويشمل ذلك الإجراءات المتعلقة باللقاحات والمساواة بين الجنسين والانتعاش المستدام، فضلا عن العمل المناخي. ومما له

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)



الرجاء إعادة التدوير
وثيقة ميسّرة

أهمية خاصة الحدث الرفيع المستوى بشأن اللقاحات الذي أنوي عقده في أوائل العام المقبل، والذي سيسهم في تحقيق هدف التطعيم الشامل للجميع بحلول نهاية عام ٢٠٢٢.

وبالمثل، فإن المناقشة المواضيعية الرفيعة المستوى بشأن موضوع "إنجاز العمل المناخي: من أجل الناس، ومن أجل الكوكب ومن أجل الازدهار"، التي عقدت يوم الثلاثاء الماضي، أكدت على ما اعترف به مجلس حقوق الإنسان مؤخرا للمرة الأولى: وهو أن وجود بيئة نظيفة وصحية ومستدامة حق من حقوق الإنسان.

وفي قرار مجلس حقوق الإنسان ١٣/٤٨، دعا المجلس الدول في جميع أنحاء العالم إلى العمل معا ومع الشركاء الآخرين لتنفيذ هذا الحق المعترف به حديثا. إن اتخاذ القرار وتعيين مقرر خاص معني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ دليل على التزام المجلس بعمله في عالم دائم التغير. وأشيد بالمجلس على عمله الرائد.

وأود أن أبلغ الأعضاء بأنه، عملا بالقرار ٣٠٩/٧٥ بشأن تعزيز الحوار والتسامح بين الأديان والثقافات في مكافحة خطاب الكراهية، أعلن يوم ١٨ حزيران/يونيه يوما دوليا لمكافحة خطاب الكراهية. ويطلب القرار إلى رئيس الجمعية العامة عقد اجتماع غير رسمي رفيع المستوى بشأن مكافحة خطاب الكراهية للاحتفال بأول يوم دولي من هذا القبيل في عام ٢٠٢٢. وأتطلع إلى العمل مع المجلس لضمان نجاح الاجتماع الرفيع المستوى.

ومرة أخرى أهنئ رئيسة مجلس حقوق الإنسان على تقديم تقريره السنوي. وأتمنى للجميع دورة ناجحة.

ووفقا للقرار ٢٨١/٦٥، أعطي الكلمة الآن لرئيسة مجلس حقوق الإنسان.

**السيدة خان** (فيجي)، رئيسة مجلس حقوق الإنسان (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم التقرير السنوي لمجلس حقوق الإنسان (A/76/53 و A/76/53/Add.1) لهذا العام، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٨١/٦٥.

لقد كان شرفا كبيرا لي أن أتولى رئاسة المجلس خلال دورته الخامسة عشرة. وما زلت أشعر بالفخر الشديد لترؤس هيئة الأمم المتحدة الرئيسية لحقوق الإنسان، التي تواصل تسليط الضوء على حالات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. أقدم تقرير اليوم بالنيابة عن المجلس ومكتبه، الذي ما كان لي أن أتمكن من إنجازه لولا دعمه لي طوال الأشهر العشرة الماضية.

أولا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ الأرجنتين، إريتريا، الإمارات العربية المتحدة، باراغواي، بنن، الجبل الأسود، الصومال، غامبيا، فنلندا، قطر، كازاخستان، الكاميرون، لكسمبرغ، ليتوانيا، ماليزيا، الهند، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية على انتخابها من قبل الجمعية العامة في وقت سابق من هذا الشهر كأعضاء في مجلس حقوق الإنسان. وتتحمل هذه الدول الـ ١٨، بوصفها أعضاء في المجلس، إلى جانب الأعضاء الـ ٢٩ المستمرين، مسؤولية كبيرة عن التمسك بأعلى معايير حقوق الإنسان، على النحو المبين في الوثيقة التأسيسية للمجلس، القرار ٢٥١/٦٠، الذي اتخذ في هذه القاعة في عام ٢٠٠٦.

ونتيجة لتلك الانتخابات، سيكون ما مجموعه ١٢٣ دولة عضوا في الأمم المتحدة قد عملوا كأعضاء في مجلس حقوق الإنسان حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢ – أي ما يقرب من ثلثي الدول الممثلة هنا. وهذا التنوع في العضوية هو أحد أكبر نقاط القوة في المجلس ويعطيه الشرعية عندما يتحدث علنا عن انتهاكات حقوق الإنسان في جميع البلدان. واليوم نواجه أزمات عالمية كثيرة لا يمكن لدولة أو منطقة واحدة أن تتصدى لها؛ بل إنها تتطلب التزاما وتصميما عميقين من جميع الدول، كبيرها وصغيرها، الممثلة في هذه القاعة.

وبالانتقال إلى التقرير، فإن مجلس حقوق الإنسان قد أنجز الكثير بالفعل هذا العام. وواصل المجلس تقديم الابتكارات وكسر الحدود ووضع معايير جديدة، وكل ذلك في ظل جائحة فيروس كورونا المستمرة، والتي لا تزال تعطل حياة عدد لا يحصى من الناس وسبل عيشهم. وعلى نحو ما أبلغ سلفي الجمعية العامة في العام الماضي (انظر A/75/PV.21 و A/75/825)، فإن جائحة كوفيد-١٩ كانت،

من عدة نواحٍ، بمثابة عدسة مكبرة لمسائل تتعلق بحقوق الإنسان كانت قائمة من قبل. وأنا أتفق مع ذلك تماما. واستجابة لذلك، شحذ المجلس تركيزه وعزمه بشأن العديد من التحديات المتعلقة بالحقوق التي تفرضها الجائحة. ومن الضروري أن نواصل القيام بذلك.

وقد تم تقديم ما لا يقل عن ١٢ تقريرا إلى المجلس في هذا العام، تسلط الضوء على أبعاد متعددة للجائحة تتعلق بحقوق الإنسان. وعُقدت خمس حلقات نقاش لنفس الغرض. واتُخذت أربعة قرارات محددة لمواصلة تناول الصلة الدامغة بين جائحة كوفيد-١٩ وحقوق الإنسان. وتقدم تلك القرارات توصيات بشأن سبل ضمان احترام حقوق الناس في مواجهة الجائحة المدمرة. وهي تساعدنا وتدعمنا فيما نتطلع إلى تحقيق الانتعاش والاستعداد بشكل أفضل لحالات الطوارئ الصحية في المستقبل.

ولم ينجح المجلس في إنجاز مهامه المُكلف بها لهذا العام فحسب، فيما كان يواجه العقبات التي فرضتها الجائحة، بل واصل أيضا إنارة الطريق أمام هيئات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الدولية بإظهار قدر كبير من المرونة والابتكار من خلال تعزيز أساليب عمله. وكان قصدنا من ذلك هو ضمان عدم وجود فجوة في حماية حقوق الإنسان في وقت الأزمة العالمية.

ولأول مرة في تاريخه الممتد لـ ١٥ عاما، اعتمد المجلس في عام ٢٠٢١ طرائق استثنائية تسمح بأن تجري عملية صنع القرارات بالوسائل الإلكترونية بشكل كامل. فأولا، تم توفير نهج للتصويت الإلكتروني بنداء الأسماء حظي بتأييد الدول الأعضاء في دورتنا الاستثنائية بشأن ميانمار التي عقدت في شباط/فبراير. وفي وقت لاحق، وافق المجلس على استخدام "التصويت المسجل إلكترونيا"، وهو نموذج على منصة البوابة الإلكترونية للوفود e-deleGATE، في دورته العادية السادسة والأربعين في آذار/مارس. وقد صُمم ذلك النموذج خصيصا لتلبية احتياجات المجلس، حيث يتيح إجراء تصويت فوري ومتتابع.

وبذلك، أصبح المجلس أول هيئة حكومية دولية تابعة للأمم المتحدة تستخدم وسيلة إلكترونية لصنع القرارات عند استحالة عقد اجتماعات بالحضور الشخصي. وأتاح ذلك لأعضائه الإدلاء بأصواتهم إلكترونيا بشأن ٢٩ مشروعا من مشاريع المقترحات البالغ عددها ٤٥ مشروعا التي اعتمدها المجلس في نهاية دورته السادسة والأربعين. ولولا التصميم والمرونة والنهج المبتكر من جانب جميع الجهات المعنية، لما تمكنا ببساطة من إكمال عملنا في هذا العام.

كما مكنت الأريحية في استخدام منصة "زوم" والبث الشبكي للأمم المتحدة بجميع لغات الأمم المتحدة الرسمية الست المجلس من مواصلة عمله بنجاح وإكمال أنشطته المكلف بها دون انقطاع على الرغم من الظروف التقييدية.

وفي حين أننا لا نستطيع تجاهل أن الطرائق الإلكترونية تنطوي على تحديات، فإن فوائد تطبيقها كانت عديدة. فعلى سبيل المثال، شهد الجزء الرفيع المستوى الذي عُقد إلكترونيا في شباط/فبراير مشاركة عدد قياسي من المشاركين – بمن فيهم تسعة رؤساء دول وحكومات ونحو ١٢١ وزيرا – كان الكثيرون منهم يشاركون لأول مرة. وكان العنصر المشترك في بياناتهم هو تأثير جائحة كوفيد-١٩ على حقوق الإنسان وكانت الرسالة المدوية هي أننا جميعا في قارب واحد وأنه يجب أن نعمل معا للتغلب على التحديات العالمية المستمرة الناجمة عن الجائحة.

كما زاد إجمالي عدد المشاركين في اجتماعات المجلس والمفاوضات غير الرسمية لأن استخدام المنصة الافتراضية أتاح قدرا أكبر من إمكانية الوصول للمشاركين الذين لم يكونوا ليتمكنوا في الظروف العادية من السفر إلى جنيف. وتجسد التزام المجلس الثابت بمعالجة قضايا حقوق الإنسان والاستجابة الفورية لحالات الطوارئ المتعلقة بحقوق الإنسان في أنه تعين إضافة مزيد من الاجتماعات إلى دوراتنا العادية في هذا العام بغية إنجاز عملنا. وفي حين أننا عقدنا اجتماعات أكثر وجلسات أطول، فإننا ندرك تماما الحاجة إلى الاضطلاع بعملنا بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والفعالية. وسنواصل العمل بجد لتنفيذ مختلف التدابير لزيادة كفاءة المجلس.

وفي هذا العام، مدد المجلس ولايات أكثر من ١٧ من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة ومن هيئات التحقيق وأنشأ خمس

ولايات جديدة. واعتمد المجلس ما مجموعه ٨٣ قرارا وثلاثة مقررات وبيانا رئاسيا واحدا في دوراته العادية الثلاث وثلاث دورات استثنائية.

وبناء على ما قام به من عمل في عام ٢٠٢٠ بشأن مسألة تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأفارقة والأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي ضد الاستخدام المفرط للقوة وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان من جانب موظفي إنفاذ القانون، قرر المجلس خلال دورته السابعة والأربعين في تموز/يوليه إنشاء آلية خبراء دولية مستقلة، تضم ثلاثة خبراء من ذوي الخبرة في مجال إنفاذ القانون وحقوق الإنسان، لدفع عجلة التغيير التحويلي من أجل العدالة العرقية والمساواة في سياق إنفاذ القانون على الصعيد العالمي.

وفي قرار مجلس حقوق الإنسان ١٤/٤٨، المعتمد في وقت سابق من هذا الشهر، أنشأ المجلس ولاية جديدة لمقرر خاص معني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ؛ وفي قرار مجلس حقوق الإنسان ١٣/٤٨، المعتمد أيضا في وقت سابق من هذا الشهر، أقر المجلس بحق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة. ويشكل هذان القراران تتويجا لسنوات من العمل ونتيجة للإرادة السياسية القوية والالتزام بمعالجة الأزمة البيئية العالمية وتحقيق العدالة البيئية.

كما أنشأ المجلس ولاية لمقرر خاص معني بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان. وسيستفيد المكلف بالولاية من الخبرة الإضافية التي ستقدمها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وهو مكلف بضمان المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم بموجب القانون الدولي في ذلك البلد.

وبالإضافة إلى ذلك، رحب قرار مجلس حقوق الإنسان ١٦/٤٨ بشأن حالة حقوق الإنسان في بوروندي بالخطوات التي اتخذتها الحكومة لتعزيز التعاون مع المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية، وقرر تعيين مقرر خاص جديد لرصد حالة حقوق الإنسان في ذلك البلد وتقديم توصيات لتحسينها ودعم الحكومة في الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

وفي سياق استجابته العاجلة لحالات الطوارئ المتعلقة بحقوق الإنسان، عقد المجلس في هذا العام ثلاث دورات استثنائية لمعالجة حالات حقوق الإنسان في ميانمار والأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل وأفغانستان.

وقرر المجلس في دورته الاستثنائية بشأن حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة إنشاء لجنة تحقيق دولية مستقلة مستمرة للتحقيق في جميع الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي الإنساني وجميع الانتهاكات والتجاوزات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان التي حدثت في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي إسرائيل قبل ١٣ نيسان/أبريل والتي وقعت منذ ذلك التاريخ.

وبالإضافة إلى ذلك، مدد المجلس ولايات لجنة التحقيق المعنية بالجمهورية العربية السورية؛ واللجنة المعنية بحقوق الإنسان في جنوب السودان؛ والبعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا؛ والمقررين الخاصين المعنيين بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإريتريا وجمهورية إيران الإسلامية. كما أنشأ المجلس ولاية جديدة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لتعزيز عملها في مجال الرصد والإبلاغ عن حالة حقوق الإنسان في سري لانكا، بما في ذلك ما يتعلق بالتقدم المحرز في مجال المصالحة والمساءلة.

كما واصل المجلس تركيزه على تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات باتخاذه قرارا باستمرار الولايات لفرادى المكلفين بولايات بشأن كمبوديا ومالي والصومال، مع تمديد وتوسيع نطاق ولاية فريق الخبراء الدوليين بشأن الحالة في كاساي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي تغطي الآن البلد بأسره. وبالإضافة إلى ذلك، طلب قرار مجلس حقوق الإنسان ١٣/٤٧، المعتمد في تموز/يوليه، إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تقدم المشورة والمساعدة التقنية من أجل تعزيز قدرة اللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان ونظام العدالة الجنائية هناك.

أود أن أنتقل بإيجاز إلى قرارات مجلس حقوق الإنسان التي تتضمن توصيات محددة للجمعية العامة. وفي هذا العام، أوصى

المجلس بأن تقدم الجمعية العامة تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار إلى هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة للنظر فيه واتخاذ الإجراءات المناسبة، وأن تقدم الجمعية العامة تقارير لجنة التحقيق المعنية بالجمهورية العربية السورية إلى مجلس الأمن لاتخاذ الإجراءات المناسبة. وأوصى المجلس أيضا بأن تواصل لجنة التحقيق المعنية بالجمهورية العربية السورية إحاطة مجلس الأمن والجمعية العامة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قرار مجلس حقوق الإنسان ١٣/٤٨، بشأن حق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، والذي أشرت إليه سابقا، يدعو الجمعية العامة إلى النظر في المسألة.

وعقد مجلس حقوق الإنسان، فضلا عن دوراته العادية، دورتين للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، وسيعقد الدورة الثالثة للفريق العامل في الأسبوع المقبل، من ١ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر. ولا تزال آلية الاستعراض العالمية بين الأقران، التي تركز على تحسين حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع من خلال العمليات المملوكة وطنيا بقيادة الحكومات، مع المشاركة البناءة لأصحاب المصلحة الوطنيين الآخرين وبدعم من المجتمع الدولي، تحظى بالمشاركة الكاملة لجميع الدول الأعضاء. وحتى الآن، جرى استعراض ما مجموعه ١٦٨ دولة عضوا في الدورة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل، ومن المقرر استعراض ١٤ دولة أخرى في الأسبوع المقبل.

ومن خلال صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل، طلب نحو ٢٥ بلدا المساعدة هذا العام. وأود أن أبرز أهمية استخدام البلدان المانحة لمساعدتها الإنمائية الخارجية لدعم جهود الدول لتنفيذ توصيات حقوق الإنسان – لا سيما الدول التي تتلقى بالفعل مساعدات إنمائية والدول التي قبلت فيها الدولة قيد الاستعراض توصيات البلدان المانحة.

كما واصلت الهيئات الفرعية الأخرى التابعة للمجلس عملها المهم على الرغم من التحديات التي تفرضها جائحة كوفيد-١٩ والقيود ذات الصلة. قدم المجمع الفكري التابع للمجلس – لجنته الاستشارية – هذا العام أربعة تقارير مواضيعية – بشأن المساواة بين الجنسين، والتكنولوجيا الرقمية الجديدة والناشئة، وسبل ووسائل تقييم حالة المساواة العرقية في العالم، والآثار السلبية للإرهاب على التمتع بحقوق الإنسان. وقد أسفر العمل السري الذي يقوم به المجلس بشأن إجراء تقديم الشكاوى لمجلس حقوق الإنسان أيضا عن عدة إنجازات إيجابية على الصعيد الوطني بشأن مسائل مثل عقوبة الإعدام والحرمان من الجنسية لتجنب انعدام الجنسية وحقوق العمال.

ويسعدني أيضًا أن أطلعكم على أنه طوال عام ٢٠٢١، واصلت فرقة العمل المعنية بالتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة التابعة للمجلس، والتي أُنشئت في عام ٢٠١١ بهدف تعزيز إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المجلس وآلياته، العمل من أجل تحقيق التنفيذ الكامل لاستراتيجية الأمم المتحدة لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في عمل المجلس. وفي هذا الصدد، عقد المجلس ١١ مناقشة أتيح الوصول والمشاركة الكاملين فيها هذا العام.

وواصل صندوق التبرعات الاستئماني لتقديم المساعدة التقنية لدعم مشاركة أقل البلدان نموًا والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال مجلس حقوق الإنسان تعزيز القدرات الوطنية لأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية على النهوض بالتمتع بحقوق الإنسان. وعلى الرغم من القيود المتصلة بكوفيد-١٩، فإن الصندوق الاستئماني دعم مشاركة ما مجموعه ١٩ ممثلا في الدورات العادية لمجلس حقوق الإنسان.

وفي مقرر مجلس حقوق الإنسان ١١٥/٤٦، المعتمد في آذار/مارس، قرر المجلس عقد حلقة نقاش رفيعة المستوى للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للصندوق الاستئماني، برعاية ١٦٠ دولة عضوًا شاركت في تقديم المقرر. وبصفتي مواطناً من دولة جزرية صغيرة نامية، فإنني ممتن للغاية لأولئك الذين ساهموا بسخاء في هذه المبادرة المهمة، التي تسمح لممثلين من جميع أنحاء العالم بالمشاركة في اجتماعاتنا، لا سيما أولئك الذين لا يتمتعون بتمثيل دائم في جنيف، والعودة بتجاربهم الفريدة إلى الوطن.

وما كان عمل المجلس ليكتمل بدون الدور القيم الذي يؤديه المجتمع المدني. أصواتهم تخاطب ضمير المجلس ومساهماتهم تجلب

الحقيقة إلى السلطة. وفي هذا العام وحده، أدلى ممثلو المجتمع المدني بنحو ٩٠٠ بيان، في حين شاركت نحو ٢٦٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني في اجتماعاتنا، وفي بعض الأحيان مخاطرين بشدة بسلامتهم الشخصية.

وبغية تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في ضمان جميع حقوق الإنسان للجميع في جميع أنحاء العالم، من الضروري أن نستمر في الحفاظ على الشمولية والتمثيل وبناء علاقات قوية مع المجتمع المدني وتوفير مساحة آمنة له. وتحقيقا لهذه الغاية، يسرني أن أبلغكم بأن المجلس اعتمد، في دورته الأخيرة، بدون تصويت، لأول مرة، قرارا بشأن التعاون مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها في ميدان حقوق الإنسان (قرار مجلس حقوق الإنسان ١٧/٤٨).

وما فتئ مجلس حقوق الإنسان يثبت للعالم أنه جهاز مهيأ تماما لمعالجة الأزمات، التي طال أمدها والتي تلوح في الأفق، حتى عندما يواجه تحديات غير عادية. وقد أظهر قدرا كبيرا من المرونة والإبداع والتصميم في تنفيذ ولايته. ولا أشك في أنه سيواصل تحقيق نتائج هامة وأن يؤثر تأثيرا إيجابيا على حياة الناس. ويجب ألا نغفل أبدا عن الذين نقدم إليهم الخدمات. وعلينا واجب أخلاقي جماعي للتحدث نيابة عن الذين لا يستطيعون التحدث، ومناصرة قضاياهم والعمل من أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان في كل مكان.

إن عمل المجلس حيوي للعمل الذي يجري هنا في نيويورك، والعكس صحيح. لقد شهدنا العديد من المناقشات التي امتدت عبر مختلف هيئات الأمم المتحدة ومحافلها، معززة الركائز التي تقوم عليها الأمم المتحدة – حقوق الإنسان، والسلام والأمن، والتنمية. ولكي ترقى الأمم المتحدة إلى مستوى إمكاناتها الكاملة، من الضروري أن نواصل تعزيز تعاوننا، وتشييد جسور جديدة، والعمل على نحو جماعي.

**السيد مونكادا** (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإسبانية*): يشرف جمهورية فنزويلا البوليفارية أن تأخذ الكلمة بالنيابة عن وفود أنغولا، وبيلاروس، والجزائر، وبوليفيا، وكمبوديا، والصين، وكوبا، وجمهورية فنزويلا البوليفارية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وغينيا الاستوائية وإريتريا وإيران وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ونيكاراغوا ودولة فلسطين والاتحاد الروسي وسانت فنسنت وجزر غرينادين وسورية وزيمبابوي وبلدي فنزويلا، وكلهم أعضاء في مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة.

أولا نود أن نهنئ السفيرة نزهت شميم خان على قيادتها لمجلس حقوق الإنسان خلال دورته الخامسة عشرة، لعام ٢٠٢١. ونود أن نعرب عن تقديرنا لها على عرضها تقرير المجلس (A/76/53 و A/76/53/Add.1) على الجمعية العامة عملا بالقرار ٢٥١/٦٠، الذي أحطنا علما به على النحو الواجب.

وتعتبر مجموعةُ الأصدقاء ميثاقَ الأمم المتحدة معلما بارزا ودليلا صادقا على الإيمان بأفضل ما لدى البشرية. وكانت مدونة قواعد السلوك هي التي تنظم العلاقات الدولية فيما بين الدول على مدى ٧٦ عاما الماضية، على أساس مبادئ خالدة مثل حق الشعوب في تقرير مصيرها، والمساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة. وهذه كلها معايير ومبادئ أساسية، علاوة على أمنها أساس القانون الدولي، ولا تزال صالحة اليوم كما كانت في عام ١٩٤٥.

ولذلك، نعتقد أن ضمان الالتزام الصارم بنص وروح ميثاق الأمم المتحدة والامتثال لهما أمر أساسي لضمان تحقيق الركائز الثلاث للمنظمة والمضي قدما نحو إقامة عالم أكثر سلاما وازدهارا ونظام عالمي عادل ومنصف حقا. وفي ذلك السياق، نعرب عن قلقنا البالغ إزاء التهديدات الحالية والمتزايدة التي يتعرض لها ميثاق الأمم المتحدة.

ونقصد، في جملة أمور، تزايد اللجوء إلى النزعة الانفرادية، وشن الهجمات على تعددية الأطراف، وادعاء صلاحيات استثنائية لا وجود لها، ومحاولات تجاهل الأغراض والمبادئ الواردة في الميثاق، بل واستبدالها بمجموعة جديدة مما يسمى بالقواعد التي لم تناقش قط بطريقة شاملة أو شفافة؛ واتباع نهج انتقائية أو تفسيرات متساهلة لأحكام ميثاق الأمم المتحدة. وقد أسفرت تلك الممارسات، كما يثبت

التاريخ، عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وغيرها من مبادئ القانون الدولي، التي ظلت في كثير من الحالات دون عقاب حتى الآن.

قبل ستة وسبعين عاما، احتشد المجتمع الدولي حول مجموعة من المقاصد والمبادئ المشتركة، وكلها محددة في ميثاق الأمم المتحدة، وأعلن التزامه بالدفاع عن الحياة والحرية والاستقلال والعدالة وحقوق الإنسان، وهي على وجه التحديد، إحدى الركائز الأساسية الثلاث لمنظمتنا. ولذلك، فإن تحقيق التمتع الكامل بحقوق الإنسان بجميع أبعادها هو المثل الأعلى النبيل والهدف الذي أصبح اليوم أكثر أهمية من أي وقت مضى.

وتقدر مجموعة الأصدقاء أيما تقدير تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان – سواء الحقوق الفردية أو الجماعية – بما في ذلك الحق في التنمية، دون تمييز على أساس المستويات أو الفئات. ونعتقد أيضا أن تعزيزها وحمايتها يوطدهما الحوار والتعاون، بما يتماشى مع مبادئ الحياد والموضوعية والشفافية وعدم الانتقائية وعدم التسييس وعدم المواجهة وفي سياق المساواة والاحترام المتبادل فيما بين الدول. ونرفض جميع أنواع المعايير المزدوجة التي تقوض حقوق الإنسان وتمنع تهيئة بيئة متناسقة وإحراز التقدم في هذا المجال.

ويساورنا القلق إزاء انتشار الآليات الانفرادية التي تسعى إلى إجراء تقييم محايد لحالة حقوق الإنسان في دول محددة، لا سيما عندما لا يتم الحصول على الموافقة والمشاركة الواجبتين من تلك الدول. إن استمرار هذه الممارسة ينتهك الروح التي يجب أن توجه المثل العليا لتحقيق التعزيز والحماية الحقيقيين لحقوق الإنسان، ويمثل أيضا انتهاكا واضحا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، الذي ألزمنا بتعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز من أي نوع. ونذكر في هذا الصدد بأن الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان هو الآلية المناسبة لمناقشة حالات حقوق الإنسان بطريقة بناءة.

وفي الختام، وبينما تدعو مجموعة الأصدقاء إلى إنهاء تسييس حقوق الإنسان، فإنها تؤكد من جديد استعدادها لمواصلة الإسهام في التعزيز المؤسسي لمجلس حقوق الإنسان على أساس نهج يعزز تعددية الأطراف ويكمل بشفافية مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى. وإذا كنا نسعى حقا إلى تعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، فيجب أن تكون لدينا آليات سياسية ودبلوماسية توافقية لتعزيزها وحمايتها. ويجب علينا أيضا أن نمنع إساءةَ استخدام اسم منظمتنا – الأمم المتحدة – والروحَ التي ينبغي أن توجه مساعيها، لتحقيق أهداف تتعارض مع الأغراض والمبادئ المكرسة في ميثاقها التأسيسي ذاته.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الأوروبي بصفته مراقبا.

**السيد فوراكس** (الاتحاد الأوروبي) (*تكلم بالإنكليزية*): يرحب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ترحيبا حارا بالسفيرة خان في نيويورك، ويشكرها على تقديم التقرير السنوي لمجلس حقوق الإنسان (A/76/53 و A/76/53/Add.1).

وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام للاتحاد، وهي جمهورية مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل للعضوية، البوسنة والهرسك.

كثيرا ما يقود مجلس حقوق الإنسان تطور حقوق الإنسان الدولية، بما في ذلك في ميادين جديدة كما فعل خلال الدورة الثامنة والأربعين في قرار تاريخي يعترف بأن البيئة النظيفة والصحية والمستدامة حق من حقوق الإنسان، ويدعو جميع الدول إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتنفيذها فورا (قرار مجلس حقوق الإنسان ١٣/٤٨). وفي حوار مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ميشيل باشليت مع اللجنة الثالثة الذي جرى قبل أسبوعين، نقلت تلك الدعوة.

ويواصل مجلس حقوق الإنسان أيضا الاستجابة لأزمات حقوق الإنسان الحادة، كما أظهر هذا العام بعقد دورات استثنائية بشأن ميانمار، والأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وأفغانستان، وكذلك من خلال مبادرات جديدة مثل تلك التي اقترحها

الاتحاد الأوروبي بشأن بيلاروس. وسيواصل الاتحاد الأوروبي بذل كل جهد ممكن لضمان أن يتمكن مجلس حقوق الإنسان من المساعدة في منع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك الانتهاكات الجسيمة والممنهجة، أو التصدي لها، فضلا عن الاستجابة الفورية لحالات الطوارئ في مجال حقوق الإنسان، وأن يكون قادرا كذلك على تحسين معايير حقوق الإنسان وتنفيذها على مستوى العالم من خلال عمل منهجي بشأن المسائل المواضيعية ذات الصلة.

ونأسف لعدم تجديد ولاية فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين خلال آخر دورة لمجلس حقوق الإنسان، على الرغم من الحالة الإنسانية المزرية وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي ترتكب على أرض الواقع بلا هوادة.

ونرحب بالقرارات الأخرى التي اتخذها مجلس حقوق الإنسان مؤخرا، بما في ذلك القرارات المتعلقة بإنشاء ولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في بوروندي؛ وتجديد ولايات بعثة تقصي الحقائق المعنية بليبيا والمقررين الخاصين المعنيين بحالة حقوق الإنسان في إريتريا وبيلاروس وإيران، من بين ولايات أخرى؛ والدعوة إلى توفير موارد إضافية للمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار؛ والتقارير التي طلبتها المفوضة السامية عن حالة حقوق الإنسان في تيغراي؛ وعمل آلية التحقيق المستقلة لميانمار؛ وعدد من الحالات القطرية الأخرى.

والاتحاد الأوروبي يؤيد إقامة المزيد من أوجه التآزر بين مجلس حقوق الإنسان واللجنة الثالثة، مع ضمان احترام ولاية المجلس واستقلاله وعمله في الوقت نفسه. كما نؤكد أهمية استخدام مجلس حقوق الإنسان للآليات القائمة للقيام بدور وقائي أقوى، بما في ذلك عن طريق إحالة التقارير والمواد الأخرى إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن عند الاقتضاء. إن وجود صلة أقوى بين مجلس حقوق الإنسان ومجلس الأمن أمر أساسي: فالسلام والأمن وحقوق الإنسان مسائل متداخلة. كما نأسف لعدم قيام لجنة بناء السلام بتقديم إحاطتها بعد إلى مجلس حقوق الإنسان، ونأمل أن تقدمها قريبا.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي أيضا مجددا على التكامل بين قرارات وآليات المساءلة الخاصة بكل بلد والاستعراض الدوري الشامل ونظام الإجراءات الخاصة وجميع آليات المجلس الأخرى. ونرحب بالتزام المجلس بتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات للحكومات التي تحتاج إليها.

إننا نتابع باهتمام المناقشة الجارية في جنيف بشأن كفاءة مجلس حقوق الإنسان ونتطلع إلى نتائج عمل الميسرين المشاركين بشأن كفاءة المجلس، والذين عينتهم الرئيسة في وقت سابق من هذا العام. وفيما يتعلق باستعراض وضع المجلس فإننا نشاطر رئيسته آراءها بأنه ينبغي للجمعية العامة أن تُشرك المجلس حتى يتسنى له تقديم خبرته في العملية حينما تبدأ.

وفيما يتعلق بالهيئات المنشأة بموجب معاهدات الأمم المتحدة، يدعو الاتحاد الأوروبي رؤساء هذه الهيئات إلى مضاعفة جهودهم لوضع جدول زمني لدورات الاستعراض يمكن التنبؤ به، فضلا عن إدخال أساليب عمل منسقة ومبسطة وحديثة. وبينما نثّني على المرونة التي تم إبداؤها في اعتماد أساليب عمل افتراضية أثناء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، فإننا نحث الرؤساء على إحراز تقدم سريع، استنادا إلى التقارير السابقة للرئيس وتوصيات الميسرين المشاركين في العام الماضي بشأن مستقبل نظام هذه الهيئات.

ويظل الاتحاد الأوروبي ملتزما بوجود مجلس قوي لحقوق الإنسان، وخاصة التزامه بالمكلفين بولايات الذين يعينهم المجلس وبتجديد ولاياتهم. ويجب أن تحافظ الإجراءات الخاصة على حريتهم في اختيار مواضيع تقاريرهم دون أن يشعروا بالتهديد بعدم تجديد ولايتهم. فأي نوع من أنواع الضغط ضد المكلفين بولايات أمر غير مقبول. كما يدعو الاتحاد الأوروبي الدول إلى التعاون مع هذه الإجراءات الخاصة ومنح المكلفين حرية الوصول.

ويدين الاتحاد الأوروبي بشدة أعمال التخويف والانتقام ضد أولئك الذين تعاونوا أو يتعاونون أو يسعون إلى التعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك في نيويورك وجنيف. فلا يمكن

ببساطة التسامح مع هذه الأعمال، ويجب على منظومة الأمم المتحدة أن تعارضها بشكل أكثر فعالية.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي المشاركة الوثيقة للمجتمع المدني في أعمال الجمعية العامة، بما فيها اللجنة الثالثة. ومع ذلك، فإن جائحة كوفيد-١٩ قد أعاقت إلى حد ما ممارسة هذا الحق، على الأقل هنا في نيويورك. ولذلك نتطلع إلى عقد اجتماع للجنة مع المجتمع المدني عقب الدورة الحالية للجنة الثالثة، ونلاحظ باهتمام أن مجلس حقوق الإنسان قد تمكن من إشراك المجتمع المدني في أعماله بشكل أوثق.

لقد انتخبت الجمعية العامة قبل أسبوعين أعضاء جددا في المجلس للفترة من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٤ (انظر A/76/PV.19). نرحب بالعضوية المتنوعة في المجلس ونشجع البلدان التي لم تشارك قط في عضويته على النظر في الترشح. كما يود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد من جديد أن القرار ٦٠/٢٥١، الذي أنشأ مجلس حقوق الإنسان، في الفقرة ٩، يوضح أن "يتحلى الأعضاء المنتخبون في المجلس بأعلى المعايير في تعزيز وحماية حقوق الإنسان"، وأن "يتعاونوا مع المجلس تعاونا كاملا". ونتوقع من جميع أعضاء المجلس أن يلتزموا بتلك المبادئ الهامة. وقد وجهت جميع الدول الـ ٢٧ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي دعوة دائمة إلى جميع الإجراءات الخاصة، واستقبلت مؤسسات الاتحاد الأوروبي جميع زياراتها بناء على طلبها. ونشجع جميع الأعضاء على أن يحذوا حذونا.

إننا نأسف لعدم مشاركة جميع المرشحين في الاجتماع المتعلق بالالتزامات الذي نظمته مجموعة من المنظمات غير الحكومية قبل الانتخابات. ونعتقد أنه سيكون من المفيد أن نشجع معاً وبنشاط جميع المرشحين على المشاركة في العام المقبل.

في الختام، أود أن أعيد تأكيد التزامنا المستمر بالمساهمة في أعمال المجلس وبزيادة تعزيز دوره في حماية وتطوير القانون الدولي لحقوق الإنسان ومنع الانتهاكات والإساءات لحقوق الإنسان. وسنواصل التمسك بالقواعد والمعايير الدولية القائمة وكفالة تنفيذها بصورة منهجية، والدفاع بقوة عن عالمية حقوق الإنسان، وتعزيز احترام جميع الدول لكل حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

**السيد تزيلينرات** (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة مع رئيسة مجلس حقوق الإنسان.

يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن ٣٧ بلدا، هي أستراليا والنمسا وبلجيكا وبلغاريا وكندا وكرواتيا والجمهورية التشيكية والدانمرك وإستونيا وفنلندا وفرنسا وألمانيا وهنغاريا وأيسلندا وأيرلندا وإيطاليا واليابان ولاتفيا وليختنشتاين وليتوانيا ولكسمبرغ ومالطة وجزر مارشال وميكرونيزيا والجبل الأسود ونيوزيلندا ومقدونيا الشمالية والنرويج والبرتغال ورومانيا وسان مارينو وسلوفاكيا وسلوفينيا والسويد وسويسرا الولايات المتحدة وبلدي، مملكة هولندا.

إن حالة حقوق الإنسان في اليمن مزرية. ويعرض التقرير الرابع لفريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين سلسلة من الانتهاكات والاعتداءات على هذه الحقوق وانتهاكات القانون الدولي الإنساني من جانب أطراف النزاع في الفترة من تموز/يوليه ٢٠٢٠ إلى حزيران/يونيه ٢٠٢١، بما في ذلك تلك التي تنطوي على قصف وضربات جوية عشوائية وغير متناسبة؛ والهجمات على المرافق الطبية والمدارس؛ وعدم الالتزام بمبادئ القانون الدولي الإنساني؛ والقيود على العمل الإنساني مثل العقبات التي تحول دون الحصول على الغذاء والرعاية الصحية؛ والاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري؛ والعنف الجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي؛ والتعذيب؛ والحرمان من حقوق المحاكمة العادلة؛ والملاحقة القضائية والانتهاكات والإساءات في حق الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والأشخاص المنتمين إلى الأقليات والمهاجرين والمشردين داخليا؛ والانتهاكات والإساءات المروعة لحقوق الطفل.

في عام ٢٠١٧، تم تكليف فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين بالنظر في الانتهاكات والإساءات المزعومة لحقوق الإنسان الدولية. ونأسف بشدة لعدم تمديد ولاية هذا الفريق في الدورة الأخيرة للمجلس. مع دخول النزاع في اليمن عامه السابع، لا تزال هناك حاجة ملحة إلى رصد جميع الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وانتهاكات حقوق الإنسان من قبل أطراف النزاع والتحقيق فيها بصورة مستقلة ومحايدة.

ولا يزال من المهم للغاية تحديد واغتنام جميع الفرص المتاحة داخل منظومة الأمم المتحدة لتقييم الحقائق على أرض الواقع بطريقة محايدة والعمل من أجل المساءلة والسلام العادل والشامل لجميع أبناء اليمن. ومن الضروري أن يتكاتف المجتمع الدولي للاستكشاف الفعال لآليات بديلة أخرى لرصد حالة حقوق الإنسان في اليمن وضمان المساءلة. فيجب أن ننهي معا الإفلات من العقاب.

أود أن أسأل الرئيسة خان: في ضوء ما ذكرته سابقا في هذا البيان، الآن وبعد انتهاء ولاية فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين، ما هو الدور الذي تراه هي لمجلس حقوق الإنسان في ضمان رصد حقوق الإنسان والمساءلة نيابة عن الشعب اليمني؟

**السيد السعدي** (اليمن) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم البحرين وبنغلاديش والصين وجزر القمر وجيبوتي ومصر وغابون والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا وموريتانيا والمغرب وعمان وباكستان ودولة فلسطين وقطر والمملكة العربية السعودية والسنغال والصومال والسودان والإمارات العربية المتحدة وفنزويلا وبلدي اليمن.

يطيب لنا في البداية أن نشكر رئيسة مجلس حقوق الإنسان، السيدة نزهة شميم خان، على وجودها معنا، ونعرب عن بالغ تقديرنا لما يبذله مجلس حقوق الإنسان من جهود لتعزيز حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. ونود أن نؤكد مجددا دعمنا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وكذلك التزامنا الثابت برصد جميع الانتهاكات المزعومة والتحقيق فيها ومحاسبة مرتكبيها، وفقا للقوانين الدولية والمحلية المعمول بها.

وفي ذلك الصدد، نرحب بمقرر مجلس حقوق الإنسان بعدم تمديد ولاية فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين المعني باليمن. فلم يف عمل الفريق بمعايير الإبلاغ المنطبقة. ويقر أغلبية أعضاء مجلس حقوق الإنسان بوضوح بأوجه القصور تلك.

ونرحب كذلك بقرار مجلس حقوق الإنسان ٢١/٤٨، الذي يسلم بأن الدولة تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وهو ما يبرز بدوره أهمية دعم الآليات الوطنية في ذلك الصدد والاعتماد عليها.

وطلب القرار على وجه الخصوص إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تقديم الدعم التقني واللوجستي للجنة التحقيق الوطنية اليمنية المستقلة. وسيكفل استمرار دعم تلك الآلية الوطنية، بما في ذلك من خلال بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية، رصد انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها ومساءلة مرتكبيها نيابة عن الشعب اليمني، مع الحفاظ على التزام المجتمع الدولي القوي بسيادة اليمن واستقلاله ووحدته وسلامته الإقليمية، بل وتجاه جميع الدول الأعضاء.

ولن يسفر تسييس مسائل حقوق الإنسان في اليمن إلا عن إطالة أمد الحرب. ونرى أن الحل الوحيد المستدام للأزمة في اليمن يكمن في حل سياسي وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥) ومبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل. وإلا فإن الشعب اليمني سيظل يعاني من عدم إحراز تقدم في ذلك الصدد.

**السيد زاوتر** (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد ألمانيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

ونشكر رئيسة مجلس حقوق الإنسان على ما تضطلع به من عمل، ونقدر إتاحة هذه الفرصة لتبادل الآراء هنا في نيويورك.

يجب أن تكون حقوق الإنسان في صميم جهودنا في جنيف ونيويورك على حد سواء. ويلزم تعميم مراعاة حقوق الإنسان على نطاق منظومة الأمم المتحدة بالكامل وتوفير ما يلزم لها من تمويل كاف. ونرى مجالا للتحسين في كلا الجانبين، لا سيما بالنظر إلى الصلة بين السلام والأمن وحقوق الإنسان. ونعتقد اعتقادا قويا أن الإحاطة التي يقدمها رئيس لجنة بناء السلام إلى مجلس حقوق الإنسان تضيف إلى جهود التعميم الضرورية ونأمل ونتوقع أن تُعقد هذه الجلسة قريبا.

ويتطلب التصدي لتحديات عصرنا نهجا قويا يقوم على حقوق الإنسان. وينطبق ذلك على تغير المناخ والتكنولوجيات الرقمية الجديدة

والناشئة والمساواة بين الجنسين والعديد من المواضيع الأخرى. وترحب ألمانيا بالخطوات الهامة المتخذة في ذلك الصدد، مثل إنشاء ولاية المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ، فضلا عن اعتراف مجلس حقوق الإنسان، في دورته الثامنة والأربعين، بالحق في بيئة صحية.

ونحن ملتزمون أيضا تجاه الدور الهام الذي يضطلع به المجتمع المدني وإسهاماته في جميع ركائز الأمم المتحدة. ونود أن نطرح السؤالين التاليين على رئيسة مجلس حقوق الإنسان: كيف يساهم المجلس في خطة الأمين العام للوقاية؟ وماذا يمكن لمجلس حقوق الإنسان أن يفعل أكثر من ذلك إذا توفر له تمويل أفضل؟

**السيد فينافيزر** (ليختنشتاين) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر رئيسة مجلس حقوق الإنسان على دورها القيادي في كفالة استمرارية أعمال المجلس أثناء الجائحة، ونرحب باستخدام المجلس للتصويت الإلكتروني خلال هذه الفترة، تمشيا مع المقرر ٥١٠/٧٥. ونقدر إتاحة هذه الفرصة لإبراز بعض الجوانب الرئيسية لعمل المجلس، الذي يشكّل الهيئة الرئيسية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ونرحب بمقرر المجلس بتمديد ولاية المقرر الخاص المعني بالحق في الخصوصية، فضلا عن اعتماده مؤخرا للقرار ٤/٤٨ بشأن ذلك الموضوع. ويكتسي ذلك أهمية خاصة في زمن الجائحة، نظرا للعلاقة المعقدة التي نوقشت كثيرا بين حقوق الخصوصية وغيرها من حقوق الإنسان والمطالب المتعلقة بسياسات الصحة العامة.

ونؤمن إيمانا قويا أيضا بمسؤولية الحكومات ومؤسسات الأعمال التجارية عن كفالة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية على شبكة الإنترنت وخارجها. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تضطلع بدور رائد في كفالة الشفافية في تطوير التكنولوجيات الجديدة واستخدامها في مجالات مثل المراقبة والذكاء الاصطناعي واتخاذ القرارات آليا.

ونقدر عقد المجلس لدورتين استثنائيتين بشأن حالة حقوق الإنسان في ميانمار وأفغانستان. ومع ذلك، كان ينبغي أن تسفرا عن نتائج أقوى. فقد تدهورت الحالة في ميانمار تدهورا كبيرا منذ الانقلاب الذي نفذته القوات العسكرية في شباط/فبراير. ولا يمثل استخدام القوة الفتاكة والعنف ضد المدنيين والاحتجاز التعسفي للسياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين وأفراد المجتمع المدني سوى بعض الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت في إطار الهجوم الذي شُن ضد السكان المدنيين.

ونكرر دعوة الجمعية العامة إلى منع تدفق الأسلحة إلى ميانمار. ونرحب أيضا بالخطوات الهامة التي اتخذتها محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية للتحقيق في الجرائم الوحشية، مثل تلك المرتكبة ضد الروهينغيا، ووضع حد للإفلات من العقاب، الذي كان أحد الأسباب الجذرية لاستمرار العنف.

ونشعر بقلق شديد إزاء التطورات الأخيرة في أفغانستان، ولا سيما الحالة الإنسانية القاسية في البلد، فضلا عن انتهاكات حقوق الإنسان، خاصة ضد النساء والفتيات. ونحث من يتولون أمر السلطة فعليا على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع. وتتحمل الأمم المتحدة مسؤولية خاصة فيما يتعلق بتلك الحالة. ونذكّر أيضا بأهمية ولاية المحكمة الجنائية الدولية المتعلقة بالتحقيق في الجرائم التي ترتكبها جميع أطراف النزاع.

نأسف لأن حالة حقوق الإنسان في بيلاروس، التي نوقشت في مناقشة عاجلة لمجلس حقوق الإنسان عقدت في عام ٢٠٢٠، استمرت في التدهور على الرغم من النداءات التي وجهها المجلس وغيره من الهيئات. وندين انتهاكات حقوق الإنسان في ذلك البلد، وآخرها استغلال المهاجرين الضعفاء كوسيلة للضغط السياسي على الدول المجاورة، وندعو الحكومة إلى التعاون الكامل مع الولايات التي أنشأها المجلس.

ومن المخيب جدا للآمال أن المجلس لم يتمكن من الاتفاق على تمديد ولاية فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين المعني باليمن، وهو أحد أكثر التطورات إشكالية في المجلس خلال السنوات الأخيرة. فلا غنى عن المساءلة عن الجرائم المرتكبة، سواء من أجل

من سقطوا ضحايا لها أو من أجل السماح للبلد بالمضي قدما نحو تحقيق المصالحة والسلام المستدام في المستقبل. وإذا لم يعد مجلس حقوق الإنسان في وضع يسمح له برسم ذلك المسار للمضي قدما، فإن الجمعية تحديدا مدعوة إلى أن تتدخل.

وينص القرار ٢٥١/٦٠، وهو القرار التأسيسي لمجلس حقوق الإنسان، على أن يلتزم أعضاء المجلس بأعلى المعايير في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وينبغي أن يكون أعضاؤه، المنتخبون حديثا وشاغلو المقاعد على السواء، مخلصين لتلك الولاية، لأنها شرط مسبق لفعالية المجلس. وندعو أعضاء المجلس إلى التعاون الكامل مع منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك عن طريق توجيه دعوات دائمة إلى آليات الإجراءات الخاصة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

إننا نؤمن إيمانا قويا بنظام آليات الإجراءات الخاصة والاستعراض الدوري الشامل، وكذلك بالدور القوي للمجتمع المدني، الذي أشارت إليه كذلك رئيسة المجلس صباح اليوم. وكثيرا ما يكون المدافعون عن حقوق الإنسان في الخطوط الأمامية للنضال من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والدفاع عن الديمقراطية، وينبغي أن تسمع أصواتهم بوضوح في قاعات الأمم المتحدة. ولذلك نتوقع أيضا أن يسمح لأعضاء المجتمع المدني بالوصول إلى مقر الأمم المتحدة هنا في نيويورك بأسرع ما يمكن. وندين بشدة جميع أعمال الاقتصاص والانتقام التي ترتكب ضدهم، ويساورنا القلق إزاء إساءة استخدام التشريعات وتدابير الوقاية من الجائحة لتقويض حقوق الإنسان.

إننا نرحب بهذه المناقشة بوصفها فرصة هامة للمشاركة في أعمال المجلس. غير أننا كذلك نرى مجالا كبيرا لزيادة التآزر بين مجلس حقوق الإنسان والهيئات السياسية هنا في نيويورك على مدار العام، فيما يتعلق بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والمسائل المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين.

**السيد أحمد** (ملديف) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر سعادة السيدة نزهة شميم خان، رئيسة مجلس حقوق الإنسان، ومكتبها على توجيه أعمال المجلس هذا العام. كما أود أن أعرب عن تقديري لسعادة السيدة ميشيل باشليت، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ولمكتبها على التزامهما بتعزيز حقوق الإنسان على الصعيد العالمي. يبين تقرير هذا العام (A/76/53 و A/76/53/Add.1) مرة أخرى أهمية مجلس حقوق الإنسان بوصفه منتدى الضمير العالمي.

إن مهمة المجلس، وهي ضمان مقابلة انتهاكات حقوق الإنسان وكرامته – لا بعدم الاكتراث بل بالثقل الكامل لاهتمام العالم وتدقيقه – مهمة حيوية في عالم اليوم. وقد أولت ملديف الأولوية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها باعتبارها جزءا لا يتجزأ من برنامج الإصلاح الداخلي للحكومة والسياسة الخارجية. ويشمل ذلك تعميق انخراطنا مع الهيئات الدولية لحقوق الإنسان.

ورحبنا في ذلك الصدد في حزيران/يونيو ٢٠١٩ بالمقرر الخاص في مجال الحقوق الثقافية في ملديف، تلتها زيارة المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩. ونرحب ترحيبا حارا بالمزيد من الانخراط والزيارات من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة ونكرر دعوتنا الدائمة مرة أخرى.

وفي الأسبوع الماضي، أكملت ملديف بنجاح استعراضها للتقرير الدوري السادس للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وقد مثلنا وفد متعدد القطاعات يضم ٣٠ ممثلا رفيع المستوى، بقيادة وزيرة الشؤون الجنسانية والأسرة والخدمات الاجتماعية، معالي السيدة عائشة محمد ديدي، بمشاركة فروع الدولة الثلاثة جميعها.

وفي العام الماضي، انتخبت صاحبة المقام عائشة شجون محمد، وهي واحدة من أوائل قاضيات محكمة ملديف العليا، عضوا في اللجنة الفرعية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

وشهد العام الماضي كذلك استعراض ملديف خلال الاستعراض الدوري الشامل السادس والثلاثين، الذي أتاح لنا فرصة لتسليط الضوء على التقدم الكبير الذي أحرز في ظل الإدارة الحالية في تعزيز حقوق

الإنسان وحمايتها، فضلا عن الانخراط بصورة بناءة مع المجتمع الدولي في اختتام الاستعراض. وقد قبلت حكومتنا ١٨٧ توصية من أصل ٢٥٩ توصية من الدول الأعضاء.

وأشار تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل إلى التقدم الكبير الذي أحرزته ملديف في مجال حقوق الإنسان في السنوات الأخيرة. وقد شملت إصلاحات الحكومة إنشاء اللجنة الرئاسية للتحقيق في جرائم القتل والاختفاء القسري واللجنة الرئاسية المعنية بالفساد واسترداد أصول الدولة، واللجان الرئاسية التي تركز على الفصل التعسفي والفساد.

ومن أبرز الدروس المستفادة من جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) أن حماية حقوق الإنسان لا يمكن أن تستند فقط إلى وضع القواعد وإنشاء المؤسسات – بل تتطلب يقظة دائمة. وقد كشفت الجائحة عن هشاشة المؤسسات المحلية والدولية وشكلت تحديات للقواعد الأساسية للمساواة والإخاء. فكثيرا ما تهمل حقوق الإنسان في الاستجابات الوطنية للجائحة، بدلا من أن تسترشد بها تلك الاستجابات. ولإهمال حقوق الإنسان عواقب حقيقية على بلايين الناس، وتتحمل النساء والفتيات العواقب الأكثر سلبية بشكل غير متناسب.

وقد شرعت ملديف، إدراكا منها لأهمية الأمن المالي باعتباره حجر الزاوية في المساواة بين الجنسين، في إنشاء شبكة أمان أساسية كجزء من استجابتنا لجائحة كوفيد-١٩ شملت توفير آليات لدعم الدخول ووقف سداد الديون وبرامج للإعفاء الضريبي. وقد تمكنا من توفير تلك الاستجابة على الرغم من الأثر السلبي للجائحة على اقتصادنا، الذي يعتمد اعتمادا كبيرا على السياحة، بسبب القيود المفروضة على السفر الدولي. وهذا يدل على التزام الحكومة بحماية حقوق الإنسان.

وأود أن أشير إلى قرار مجلس حقوق الإنسان ١٥/٤٧ المعنون "التعجيل بالجهود الرامية إلى القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والبنات: منع جميع أشكال العنف ضد النساء والبنات ذوات الإعاقة والتصدي لها". وفي ذلك الصدد، وبغية زيادة تعزيز حقوق المرأة والطفل، سحبت ملديف مؤخرا عدة تحفظات على اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، وصدقت على البروتوكول الاختياري الثالث لاتفاقية حقوق الطفل ووقعت الإعلان بموجب المادة ٢٢ من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، سجلت ملديف قضائيا أول إدانة بالاغتصاب الزوجي في حكم تاريخي، وهي خطوة هامة في جهودنا الرامية إلى القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات.

وأود كذلك أن أشير إلى قراري مجلس حقوق الإنسان ٧/٤٦، بشأن حقوق الإنسان والبيئة، و ٢٤/٤٧، بشأن حقوق الإنسان وتغير المناخ، وكذلك إلى قرار مجلس حقوق الإنسان التاريخي ١٣/٤٨، الذي اعترف للمرة الأولى بالحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، وبقرار مجلس حقوق الإنسان ١٤/٤٨، الذي أنشأ مقررا خاصا معنيا بتغير المناخ نظرا لأنه يشكل تهديدا لا يمكن إنكاره لجميع حقوق الإنسان تقريبا، من الحق في الصحة والسكن والعمل إلى الحق الأساسي في حياة كريمة.

ويشكل تغير المناخ وتدهور البيئة تهديدين وجوديين بالنسبة لدول جزرية صغيرة نامية مثل ملديف. فنحن نفتقر إلى الموارد اللازمة للاستجابة على نحو ملائم لتلك التهديدات المتعددة الأبعاد لوجودنا ذاته. وقد هددت الخسائر الاقتصادية الناجمة عن تغير المناخ والجائحة التوازن المالي المتزعزع الذي يتعين على الدولة أن تحافظ عليه فيما يتعلق بالديون السيادية. وفي ظل تلك الظروف، قد يتطور عبء الديون المرهق إلى أزمة حالة مديونية حرجة.

وتمشيا مع خطة عمل أديس أبابا، يجب على العالم أن يضاعف جهوده لتخفيف هذه الضغوط من خلال زيادة فرص الحصول على التمويل بشروط ميسرة. وبخلاف ذلك سيكون البديل البغيض هو حدوث انتكاسة في مكاسب التنمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. لدينا أموالا محدودة موجهة لخدمة الديون على حساب استثمارات هامة أخرى في مجال القدرة على تحمل تغير المناخ وإعمال حقوق الإنسان.

ويسلط تقرير المجلس هذا العام الضوء على الظروف المدمرة للكثيرين الذين حرموا من الحياة بكرامة. وتعرب ملديف عن بالغ القلق

إزاء تدهور أزمة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، التي تفاقمت بسبب هذه الجائحة. ونكرر نداءنا إلى تحقيق حل الدولتين باتفاق دولي، بإقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة، على أساس حدود عام ١٩٦٧، مع القدس الشرقية عاصمة لها. فهذا هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام والازدهار في المنطقة على المدى الطويل.

وتشجب ملديف الانقلاب العسكري في ميانمار وتدعو النظام العسكري إلى إعادة السلطة إلى الحكومة المدنية، وفقا للمعايير الديمقراطية. كما نكرر دعوتنا ميانمار إلى وقف جميع الأعمال العدائية والفظائع التي ترتكب ضد الروهينغيا، وإلى بذل جهود لعودتهم إلى الوطن بصورة دائمة وأن تتم بطريقة إنسانية وسريعة.

إن احترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وحمايتها والوفاء بها هو ما تسترشد به جميع السياسات المالديفية، الخارجية والمحلية. واستمرار عمل المجلس حيوي في تيسير التعاون والمساءلة على الصعيد الدولي في ذلك المجال. وسنظل ملتزمين بالعمل مع الدول الأعضاء من أجل مستقبل سلمي ومستدام وآمن للجميع.

**السيد منالو** (الفلبين) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أشكر سعادة السيدة نزهة شميم خان، رئيسة مجلس حقوق الإنسان، على إحاطتها.

وتؤكد الفلبين من جديد التزامها بتعزيز وحماية وإعمال حقوق الإنسان، التي ترسخت في دستورنا وإطارنا الإنمائي الوطني. ونعتقد أنه يجب علينا أن نتمسك بمجلس حقوق الإنسان بوصفه مكانا للتعاون الحقيقي والحوار المفتوح والمشاركة البناءة. ويجب على المجلس أن يراعي أعلى معايير التوازن والإنصاف والموضوعية في خطابه، وأن يقوم بعمله بروح الشمولية ومع الاحترام الكامل لسيادة الدول الأعضاء وعملياتها الوطنية.

ونعارض استخدام حقوق الإنسان بدوافع سياسية. فالقرارات الخاصة ببلدان بعينها التي لا تحظى بدعم الدولة المعنية لا تتاح لها فرصة كبيرة لإحداث تغيير مجدٍ على أرض الواقع، وبالتالي فهي إهدار للموارد.

ونأسف لأن الآثار المترتبة على القرارات الخاصة ببلدان محددة في الميزانية البرنامجية تشمل في معظمها المرتبات والسفر ومخصصات شحيحة للمشاريع الفعلية التي تفيد المجتمعات المعنية. وحتى هيكل الآثار المترتبة على مشاريع القرارات في الميزانية البرنامجية في إطار البند ١٠ من جدول الأعمال يحتاج إلى إعادة صياغة جذرية لضمان ملاءمته لغرض إحداث تغيير ملموس وإيجابي. ونرى أن من المفيد إجراء مناقشات أوسع نطاقا لتقييم تكلفة إجراءات المجلس إزاء تأثيرها على أرض الواقع بغية مواصلة استكشاف مسارات لاتخاذ إجراءات أنجع وإزالة الطابع السياسي عنها إذ إنها تستثمر في المؤسسات والمجتمعات المحلية الوطنية.

وبرنامج الفلبين والأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان، الموقع في ٢٢ تموز/يوليه، هو نتيجة تعاون حقيقي ونموذج للمشاركة البناءة في مجال حقوق الإنسان بين دولة عضو والأمم المتحدة. وأكدت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ميشيل باشليت على البرنامج المشترك بوصفه معلما هاما يمثل نهجا تحويليا إزاء الإصلاحات القائمة على حقوق الإنسان. إنه إطار تعاون تقني متماسك وشامل يجمع بين الحكومة الفلبينية ووكالات الأمم المتحدة ومؤسساتنا الوطنية لحقوق الإنسان وأصحاب المصلحة في مشاريع المساءلة وسيادة القانون.

ويضطلع المنسق المقيم للأمم المتحدة بدور حاسم ومركزي في البرنامج المشترك، الذي يدمج بالكامل في الإطار الاستراتيجي للأمم المتحدة والفلبين، الذي جرى تحديثه في العام الماضي، مما يتيح التكامل على نطاق أوسع مع العمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة في بلدنا. وبدلا من اتباع نهج مجزأ إزاء حقوق الإنسان، أصبح للأمم المتحدة الآن صوت واحد واستراتيجية وميزانية واحدة في الفلبين.

ويجمع البرنامج المشترك أيضا خبرات وكالات الأمم المتحدة التقنية، مثل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومكتب مكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، من بين وكالات أخرى.

وقد التزمت الفلبين بتقديم ٠٠٠ ٢٠٠ دولار لعام ٢٠٢٢ وتدعو الدول الأعضاء إلى دعم البرنامج.

وأخيرا، نود أن نعرب عن دعمنا الكامل لرئيسة مجلس حقوق الإنسان وعملها الممتاز في تعزيز الشمولية في المجلس، وتيسير الحوار بين الدول ومفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بما في ذلك بشأن مسألة الآثار المترتبة على الميزانية البرنامجية، ومتابعة المبادرات العملية التي تعمل على معالجة الشواغل المشروعة للدول فيما يتعلق بالوضوح والشفافية وإمكانية الحصول على ردود الدول على البيانات الصحفية وتقارير المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

**السيد إلنيتسكي** (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نرى أن إحدى المسؤوليات الرئيسية لمجلس حقوق الإنسان هي الاستجابة في الوقت المناسب وبطريقة مناسبة لحالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمامه العاجل. ويسرنا أن نعترف بأنه على الرغم من استمرار الحقائق المتعلقة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فقد أظهر المجلس قدرته على الاستجابة لحالات الطوارئ في مجال حقوق الإنسان.

وأود أن أعرب عن خالص تقدير وفد بلدي لرئيسة المجلس، سفيرة فيجي، سعادة السيدة نزهة شميم خان، وأن أشيد بخبرتها وتفانيها وإدارتها الناجعة والفعالة لأنشطة مجلس حقوق الإنسان في ظل استمرار حالة عدم اليقين الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). لقد اتخذ زملاؤنا في جنيف القرار الصحيح عندما صوتوا لترشيح السفير خان للرئاسة.

ونرى أن الطرائق الاستثنائية لدورات مجلس حقوق الإنسان لهذا العام قد طبقت بنجاح إلى حد ما. وعلاوة على ذلك، وبفضل الصيغة الافتراضية، تمكن عدد من كبار الشخصيات من المشاركة في الجزء الرفيع المستوى.

وفي الوقت نفسه، شهدنا محاولات استخدام أزمة كوفيد-١٩ لتحويل انتباه المجلس بعيدا عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الدول، بما في ذلك في الأراضي المحتلة في قلب أوروبا. يجب عدم استغلال الحالة الإنسانية المزرية الناجمة عن انتشار كوفيد-١٩ للتهرب من المسؤولية القانونية الدولية.

وخلال الدورات من السادسة والأربعين إلى الثامنة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان، أدلى ممثلا السلطة القائمة بالاحتلال في جمهورية القرم الأوكرانية المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول بعدد من البيانات باسم وفد الاتحاد الروسي، زاعمين أنهم يمثلون شعب القرم.

وفي هذا الصدد، أود أن أذكر مرة أخرى بالقرار ٢٦٢/٦٨، الذي يهيب بجميع الدول والمنظمات الدولية والوكالات المتخصصة عدم الاعتراف بأي تغيير في وضع جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، والامتناع عن اتخاذ أي إجراءات أو القيام بأي معاملات قد تفسر على أنها اعتراف بأي تغيير في ذلك الوضع.

ونظرا لمضمون ذلك البند من القرار، من الواضح أن الجهود المستمرة التي يبذلها الاتحاد الروسي لدفع مشاركة ممثلي سلطات الاحتلال في القرم في إجراءات مجلس حقوق الإنسان كجزء من وفده موجهة نحو استغلال المجلس كأداة دبلوماسية في عدوانه المستمر على أوكرانيا. ونعتقد اعتقادا قويا بأن أحكام قرارات الجمعية العامة المتعلقة بمركز القرم وممثلي إدارة الاحتلال الروسي يجب التقيد بها بدقة في أعمال المجلس.

لقد كانت أوكرانيا من بين البلدان التي أيدت بحماس إنشاء مجلس حقوق الإنسان. وللأسف، أثبتت السنوات الأخيرة أن التقيد بأعلى المعايير في مجال حماية حقوق الإنسان ليس شرطا أساسيا دائما لانتخاب البلدان لعضوية المجلس، مما يضر بمصداقيته. ولا يمكن لهذا الموقف إلا أن يضعف مجلس حقوق الإنسان، ويجعله متساهلا مع منتهكي حقوق الإنسان. ويفترض أن يبدي أعضاء مجلس حقوق الإنسان التزامهم بأعلى معايير حقوق الإنسان، بما في ذلك تعاونهم الكامل مع جميع آليات الأمم المتحدة على النحو المبين في القرار ٢٥١/٦٠.

وفي ذلك الصدد، نرحب بعودة الولايات المتحدة إلى المجلس، مما ينبغي أن يجلب مزيدا من الديمقراطية إلى تلك الهيئة المركزية لحقوق الإنسان. وأوكرانيا، بوصفها عضوا في مجلس حقوق الإنسان حتى عام ٢٠٢٣، تبذل قصارى جهدها لضمان أن يضطلع مجلس حقوق الإنسان بولايته بمسؤولية وفعالية، وأن يواصل العمل مع الشركاء لزيادة تعزيز وحماية حقوق الإنسان على الصعيد العالمي. وسنسعى جاهدين لزيادة الشفافية في عمل المجلس، التي يفتقر إليها أحيانا.

وفي خضم التحديات الهائلة، من المهم للغاية ضمان مشاركة مجلس حقوق الإنسان بنشاط في المساعي المتعددة الأطراف للدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها على الصعيد العالمي، ومنع انتهاكاتها وتجاوزاتها وتعزيز استجابة المجتمع الدولي للتهديدات التي يتعرض لها الأمن البشري وحقوق الإنسان. إن أوكرانيا بحاجة إلى مجلس يمكن أن يصبح منبرا حقيقيا لا يتهاون في الدفاع عن حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الذين يعانون تحت الاحتلال الروسي في القرم ودونباس، الذين أصبحوا رهائن سياسيين حرمهم نظام الكرملين من حريتهم.

وستواصل حكومة أوكرانيا اتخاذ مزيد من التدابير لكفالة الحماية المناسبة لحقوق وحريات جميع الأشخاص الذين يعيشون في كامل أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا.

كما أن أوكرانيا لا تزال تولي اهتماما خاصا لمسألة المساعدة التقنية. ونقدر إسهام مجلس حقوق الإنسان وإجراءاته الخاصة في معالجة الحالة الراهنة لحقوق الإنسان في أوكرانيا، بما في ذلك في القرم المحتلة. ومن بين الأدوات المهمة التي تزود المجتمع الدولي بمعلومات موضوعية عن الحالة الحقيقية لحقوق الإنسان في أوكرانيا القرارات المتعلقة بالتعاون مع أوكرانيا وتقديم المساعدة إليها في مجال حقوق الإنسان التي اعتمدت منذ بدء العدوان الروسي في عام ٢٠١٤، إلى جانب الحوارات التفاعلية بشأن أوكرانيا في كل دورة من دورات المجلس، وكذلك خلال فترة ما بين الدورات.

*تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد مانولو (الفلبين).*

إن تقارير الأمين العام الشاملة وحسنة التوقيت المعنونة "حالة حقوق الإنسان في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي وفي مدينة سيفاستوبول، أوكرانيا"، التي قدمت إلى مجلس حقوق الإنسان في حزيران/يونيه (A/HRC/47/58) وإلى الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر (A/76/260) عملا بالقرار ١٩٢/٧٥، تمثل سردا قيما وإن كان مأساويا للعديد من انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي ارتكبتها السلطة القائمة بالاحتلال في شبه الجزيرة الأوكرانية. وينبغي لمجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة أن يواصلا العمل جنبا إلى جنب لمعالجة المسألة الملحة المتمثلة في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي يقوم بها المعتدي الروسي في الأراضي الأوكرانية المحتلة مؤقتا.

ومن المهم أيضا احترام التقارير والتوصيات الواردة ة في تلك التقارير وتنفيذها على النحو الواجب. ولذلك، قدمت أوكرانيا إلى اللجنة الثالثة مشروع قرار محسن بدرجة كبيرة بشأن حقوق الإنسان في القرم استنادا إلى تلك التقارير (A/C.3/76/L.29). ونحن نقدر دعم الدول الأعضاء ومشاركتها في تقديم مشروع القرار، ونتطلع إلى النظر فيه في اللجنة الثالثة في وقت لاحق من هذا الشهر.

**السيدة خاشيدزه** (جورجيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود في البداية أن أشكر رئيسة مجلس حقوق الإنسان، السفيرة نزهة شميم خان وفريقها والمكتب والأمانة العامة على عملهم المتميز على الرغم من التحديات التي لا تزال تفرضها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وقد كانت الأزمة الناجمة عن الجائحة بمثابة تذكير بالطابع الهش لمجتمعاتنا وأكدت الطبيعة المترابطة والمتشابكة لحقوق الإنسان. كما هددت بتقويض التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والجهود الرامية إلى تحقيق عالم مستدام كما وعدت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ومع ذلك، وعلى الرغم من تلك التحديات، أتاحت لنا الجائحة فرصة لتعزيز نظم حماية حقوق الإنسان بطريقة أكثر حزما. ونتفق تماما مع رئيسة مجلس حقوق الإنسان على أن مسؤوليتنا الجماعية هي

ضمان أن ترشدنا معايير حقوق الإنسان، إلى جانب التزاماتنا المشتركة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، في التعافي من أزمة الصحة العالمية وحقوق الإنسان. ولا يزال دور مجلس حقوق الإنسان وآلياته طوال تلك العملية كبيرا.

واستمرت جورجيا، بوصفها مرشحة لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة من ٢٠٢٣ إلى ٢٠٢٥، في مشاركتها النشطة في أعمال المجلس طوال العام، وساهمت في شموليته المتزايدة وركزت على المبادرات المتعلقة بالمدافعين عن حقوق الإنسان والمشاركة الشاملة للمجتمع المدني والنهوض بحقوق أضعف الفئات، مع التركيز بشكل خاص على الأطفال والنساء والفتيات والمشردين داخليا.

وأود أن أسلط الضوء على أن جورجيا، بوصفها عضوا في الفريق الأساسي لمقدمي مشروع القرار بشأن تعزيز وحماية واحترام تمتع النساء والفتيات الكامل بحقوق الإنسان في الحالات الإنسانية، تولي أهمية كبيرة لمنع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان للنساء والفتيات في الحالات الإنسانية. ونقدر التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وأود أيضا أن أؤكد على الدور الهام الذي تضطلع به المفوضة السامية ومكتبها في تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان، بما فيها جورجيا، ولا سيما خلال جائحة كوفيد-١٩.

ونحن نؤيد عالمية الاستعراض الدوري الشامل، وهو إحدى الآليات الرئيسية لآلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وقد خضعت جورجيا لاستعراضها الثالث في كانون الثاني/يناير. ولن ندخر جهدا لضمان تنفيذ التوصيات المقبولة. وأود أن أكرر الإعراب عن دعمنا الكامل للإجراءات الخاصة. وقد وجهت جورجيا دعوة دائمة إلى جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة واستضافت عدة زيارات بالفعل وتتطلع إلى تقديم تعاون مستمر.

ونعتقد أيضا أن العمل الفعال للمجلس يعتمد إلى حد كبير على المشاركة العالمية لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولهذا السبب أسهمنا في دعم مشاركة أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية في عمل مجلس حقوق الإنسان في السنوات السابقة.

وخلال السنة المشمولة بالتقرير، اتخذ المجلس قرارات موضوعية ذات أهمية كبيرة تتعلق ببلدان محددة. وأود أن أسلط الضوء على القرار ٣٠/٤٦، بشأن التعاون مع جورجيا، الذي يدعو إلى إتاحة إمكانية الوصول الفوري لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وغيرها من الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان إلى المناطق التي تحتلها روسيا، وهي أبخازيا وجورجيا ومنطقة تسخينفالي.

وللأسف، وعلى الرغم من الجهود المتكررة التي بذلتها المفوضة السامية، منعت السلطة القائمة بالاحتلال المفوضية وغيرها من الجهات الفاعلة في مجال رصد حقوق الإنسان من دخول تلك المناطق. ويبين التقرير اللاحق للمفوض السامي (A/HRC/48/45) على النحو الواجب أن الجائحة قد أدت إلى تفاقم حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية المزرية أصلا في المناطق التي تحتلها روسيا في جورجيا. ويشير التقرير إلى انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن التمييز على أساس عرقي، ولا سيما تلك التي تؤثر على الأشخاص المنحدرين من أصل جورجي، بما في ذلك القيود المفروضة على حرية التنقل والحصول على الوثائق الشخصية والحق في التعليم وحق الملكية.

وللأسف، وعلى الرغم من الجائحة، فإن قائمة الانتهاكات المحددة لحقوق الإنسان في المناطق التي تحتلها روسيا في جورجيا طويلة وتشمل، على سبيل المثال لا الحصر، الحرمان من الحياة والتعذيب وسوء المعاملة وعمليات الاختطاف والاحتجاز التعسفي وانتهاك الحق في الصحة. وقد لقى العشرات مصرعهم بسبب منع الإجلاء الطبي إلى الأراضي الجورجية.

ومما يثير الانزعاج أن العدالة لم تتحقق فيما يتعلق بعمليات قتل مواطنين جورجيين في المناطق التي تحتلها روسيا، ولا يزال مرتكبو تلك الجرائم طلقاء. وبقدر ما يحاول الاتحاد الروسي إنكار مسؤولياته، فإن الحكم الأخير الصادر عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان قد شهد بشكل قانوني بأن روسيا مسؤولة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت ضد السكان الجورجيين لأنها مارست سيطرة فعلية على منطقة تسخينفالي وأبخازيا.

ولذلك، يجب أن يكون هناك نهج موحد من جانب المجتمع الدولي لتذكير الاتحاد الروسي بقوة بمسؤوليته عن الامتثال لاتفاق وقف إطلاق النار المبرم بتكليف من الاتحاد الأوروبي وسحب قواته العسكرية من أراضي جورجيا والسماح للآليات الأمنية الدولية وآليات حقوق الإنسان بالوصول إلى الميدان ووقف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في تلك المناطق.

ونعتقد أن قرار مجلس حقوق الإنسان ٣٠/٤٦ والتقرير اللاحق للمفوض السامي (A/HRC/48/45) يمثلان أداتين قيمتين للحفاظ على التركيز على التطورات في الميدان. ولذلك، نحتاج إلى إبقاء تلك المسألة على رأس جدول الأعمال الدولي. ومع مراعاة ذلك، نخطط لتقديم مشروع قرار بشأن تلك المسألة مرة أخرى خلال الدورة التاسعة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان، المقرر عقدها في العام المقبل.

وفي الختام، أود أن أكرر مرة أخرى استعداد جورجيا لمواصلة جهودها لزيادة تعزيز وحماية حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي، وعدم ترك أحد خلف الركب وإعادة البناء على نحو أفضل.

**السيد مولر** (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): تشكر سويسرا رئيسة مجلس حقوق الإنسان على بيانها والتزامها خلال العام الماضي، لا سيما في السياق الراهن الذي تُعقِّده جائحة فيروس كورونا. وتود سويسرا أن تغتنم هذه الفرصة لكي تسترعي انتباه رئيسة مجلس حقوق الإنسان إلى النقاط الثلاث التالية: التعاون بين جنيف ونيويورك، والمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان، ودور المجتمع المدني.

أولا، ترحب سويسرا بهذه المناقشة التي تعزز الصلة بين جنيف ونيويورك. وما زلنا مقتنعين بأنه من الضروري تعميم مراعاة حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وتؤكد سويسرا من جديد أن النهج القائمة على حقوق الإنسان هي وحدها التي يمكن أن توفر حلولا دائمة لتعزيز السلام والأمن والتنمية المستدامة. وينطبق الشيء نفسه على الاستجابة للجائحة وإعادة البناء لعالم ما بعد كوفيد- ١٩. ولذلك، يجب أن تعمل الركائز الثلاث للأمم المتحدة معا بشكل وثيق، ولا سيما لضمان الوقاية الفعالة.

وفي هذا السياق، نأسف لأن إحاطة رئيس لجنة بناء السلام إلى مجلس حقوق الإنسان، تمشيا مع قرار مجلس حقوق الإنسان ٣١/٤٥، بشأن إسهام مجلس حقوق الإنسان في منع انتهاكات حقوق الإنسان، لم يتسن عقدها في أيلول/سبتمبر. ونأمل أن تعقد في أقرب وقت ممكن.

وسيظل التعاون بين نيويورك وجنيف أولوية بالنسبة لسويسرا، وسنواصل تعزيزه. وبهذه الروح، تظل سويسرا ملتزمة بإجراء حوار مفتوح وشفاف وشامل مع جميع الدول وأصحاب المصلحة الآخرين في جنيف ونيويورك بشأن الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة. إن اعتراف مجلس حقوق الإنسان بهذا الحق في دورته الأخيرة – من خلال قرار مجلس حقوق الإنسان ١٣/٤٨، الذي اشتركت في تقديمه سلوفينيا وكوستاريكا والمغرب وملديف وبلدي، سويسرا – يبعث بإشارة سياسية قوية تتماشى مع دعوة الأمين العام في تقريره عن جدول أعمالنا المشترك (A/75/982).

والنقطة الثانية تتعلق بالمساءلة. وسويسرا يساورها قلق عميق إزاء انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات التي ما زالت ترتكب في جميع مناطق العالم. ولضمان احترام حقوق الإنسان وحمايتها ومكافحة الإفلات من العقاب، نحتاج إلى آليات منتظمة وموثوقة لرصد تنفيذها. ولذلك تؤيد سويسرا بقوة عمل هيئات معاهدات حقوق الإنسان، ونظام الإجراءات الخاصة، ولجان التحقيق، وبعثات تقصي الحقائق، والمحكمة الجنائية الدولية. ونهيب بجميع الدول أن تتعاون تعاونا كاملا مع جميع هذه الآليات، التي تكتسي أهمية حاسمة لتحقيق العدالة للضحايا ومنع الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في المستقبل. وفي هذا السياق، تأسف سويسرا بشدة لأن مجلس حقوق الإنسان لم يجدد ولاية فريق الخبراء البارزين المعني باليمن في دورته الأخيرة. وعلى النقيض من ذلك، نرحب بحقيقة أن مجلس حقوق الإنسان قد نظر مرة أخرى هذا العام في حالات الطوارئ في دورات استثنائية.

وأخيرا، تود سويسرا أن تؤكد مجددا على الدور الحاسم للمجتمع المدني في احترام حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها. والتزامه أساسي لعمل الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، يساور سويسرا القلق لأن تقرير الأمين العام عن التعاون مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها في ميدان حقوق الإنسان (A/HRC/48/28)، الذي قدمه الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان إلى مجلس حقوق الإنسان، يشير إلى أعمال انتقام وترهيب ضد ممثلي المجتمع المدني، بمن فيهم الصحفيون. وتدعو سويسرا الدول إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لوضع حد لتلك الممارسات غير المقبولة. وفي هذا الصدد، تعرب سويسرا عن أسفها للتدابير المتخذة للاستجابة للجائحة التي تقيد وصول المجتمع المدني إلى الأمم المتحدة.

ويجب ألا تستخدم حالات الطوارئ الصحية العمومية أبدا كذريعة لعرقلة وصول المجتمع المدني إلى الأمم المتحدة. لقد حان الوقت لفتح الأبواب أمام المجتمع المدني، بما في ذلك من يدافعون عن حقوق الإنسان، من أجل تحقيق تعددية أطراف أكثر شمولا وفعالية.

**السيد إردان** (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): لا يرد سفير إسرائيل لدى الأمم المتحدة في كثير من الأحيان على الأكاذيب التي لا أساس لها من الصحة، المنحازة والباطلة لاتهامات مجلس حقوق الإنسان بحق إسرائيل. ولكن يأتي وقت يجب فيه الرد على الأكاذيب. يأتي وقت لم يعد فيه التزام الصمت خيارا. لقد حان الوقت لقول الحقيقة. وهذا الوقت طال انتظاره.

هذا العام، خذلنا مجلس حقوق الإنسان مرة أخرى جميعا. لقد خذل الدول الأعضاء. خذل كل من يخدمون أممنا في هذه الهيئة. لقد خذل العالم. الموكل إليه المهمة المقدسة لحماية حقوق الإنسان، ما زال يخطئ. لقد خذل الناس في جميع أنحاء العالم الذين يعانون من انتهاكات حقوق الإنسان كل يوم، كل ساعة، كل دقيقة. لكن أصواتهم لا تسمع. ولا يمكن سماع أصوات ضحايا الجرائم الفظيعة المرتكبة ضد الإنسانية التي شهدناها بالفعل في العقود الأولى من هذا القرن بسبب هوس ما يسمى بمجلس حقوق الإنسان باستهداف إسرائيل.

نعم، لقد خذل مجلس حقوق الإنسان ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. ولكن هذا لا يشكل مفاجأة، إذ يقضي مجلس حقوق الإنسان معظم وقته في التركيز على إسرائيل حيث اتخذ ما مجموعه ٩٥ قراراً ضد الدولة اليهودية الوحيدة.

وخذل شعب كوريا الشمالية الذي يتضور جوعاً ويُسجن على يد قيادته. غير أن مجلس حقوق الإنسان لم يندد بتلك الجرائم إلا ١٣ مرة خلال ١٥ عاماً.

وخذل مجلس حقوق الإنسان شعب سورية الذي شُرّد وقُتل وقُصف على يد زعيمه بالأسلحة الكيميائية. غير أن مجلس حقوق الإنسان لم يندد بتلك الجرائم إلا أقل من ٤٠ مرة خلال ١٥ عاماً.

وخذل الشعبين الإيراني واليمني اللذين يحكمهما متعصبون إسلاميون عنيفون. فكم مرة انتقدهم مجلس حقوق الإنسان؟ أقل من ١٥ مرة إجمالا.

وخذل مجلس حقوق الإنسان جميع أولئك الضحايا. أو تدرون ماذا؟ لقد خذل مجلس حقوق الإنسان حتى الشعب الفلسطيني الذي يسيء قادته إلى حقوق شعبهم، سواء من جانب السلطة الفلسطينية التي تديرها فتح التي تسجن منتقديها بل وتضربهم حتى الموت، مثل نزار بنات الذي تجرأ على انتقاد فساد القيادة الفلسطينية علنا، أو من جانب حماس في غزة حيث يُستخدم الأطفال في المدارس كدروع بشرية وتستخدم المستشفيات لتخزين وإطلاق الصواريخ في حرب حماس الإرهابية. ويتستر مجلس حقوق الإنسان على تلك الجرائم ويمد يد العون للإرهابيين ويلقي باللوم – كل اللوم – على دولة إسرائيل التي لا تسعى إلا للدفاع عن شعبها من هجمات حماس الصاروخية العشوائية.

ومن المحزن أنه لا يمكن سماع أصوات المضطهدين لأن مجلس حقوق الإنسان يصرّ على إضاعة وقته وميزانيته وموارده في استهداف بلد واحد – بلدي، وهو بلد ديمقراطي حر ومزدهر تتوفر فيه حرية الصحافة وحرية العبادة وحرية التعبير. بلد يوفر قدرا من

المساواة للمرأة ومجتمع الميم والأقليات أكثر من أي بلد في منطقتنا وخارجها. بلد يتعرض شعبه لهجمات إرهابية يومية. بلد يقف، بسبب قيمنا الديمقراطية والحرية، على خط المواجهة ضد الإرهاب والتطرف العالميين. إنه البلد الوحيد في العالم اليوم المهدد بالإبادة على أيدي آيات الله الإيرانيين المهووسين بالسلاح النووي والذين يمارسون الإبادة الجماعية ولأن علَمَه هو نجمة داود ولغته هي اللغة القديمة للكتاب المقدس ولأنه وطن الشعب اليهودي.

وهذا هو البلد – البلد الوحيد – الذي يخصَّصُ له بند دائم مفتوح في جدول أعمال كل دورة لمجلس حقوق الإنسان، والذي تتم شيطنته وإفراده. لأن أي وقت هو الوقت المناسب لمهاجمة إسرائيل. والموسم مفتوح دائماً لمهاجمة إسرائيل في مجلس حقوق الإنسان.

وقد قرر المجلس منذ إنشائه، قبل ١٥ عاماً، إلقاء اللوم على إسرائيل وإدانتها ليس ١٠ مرات مثل إيران، أو ٣٥ مرة مثل سورية. لا، لقد هاجم مجلس حقوق الإنسان إسرائيل في ٩٥ قراراً، مقارنة بـ ١٤٢ قراراً ضد جميع البلدان الأخرى مجتمعة. ومنذ تأسيسه، استخدم المجلس – أو يجدر بي أن أقول أساء استخدام – ثلث جميع تحقيقاته لاستهداف ومهاجمة الدولة اليهودية الوحيدة في العالم.

وفي أيار/مايو الماضي، قرر مجلس حقوق الإنسان إجراء تحقيق في نزاع بين جماعة إرهابية ودولة ديمقراطية ملتزمة بالقانون. وأنشأ لجنة تحقيق تجاهلت تماماً الأعمال العدائية لأحد طرفي النزاع، وهو حماس، بينما ألقى كل اللوم على الطرف الآخر، إسرائيل.

وأصبح مجلس حقوق الإنسان فجأة مجلس هاري بوتر، القادر على جعل جميع جرائم الحرب والفظائع التي ترتكبها حماس – ٣٠٠ ٤ من صواريخ حماس التي أطلقت على المدنيين الإسرائيليين – تختفي بطريقة سحرية. تبعد مدينتا سديروت وناحام الإسرائيليتان بمسافة تقل عن كيلومترين عن حدود قطاع غزة. ويقع على بعد أقل من ٥٠٠ متر من كيبوتس ناحال عوز. وفي المسافة القصيرة التي يقطعها صاروخ من طراز القسام للتحليق من غزة لضرب وقتل المدنيين الإسرائيليين، يستطيع مجلس حقوق الإنسان أن يغطي على جرائم حماس ويلقي باللوم بدلاً من ذلك على إسرائيل لتجرؤها على الدفاع عن شعبها.

وبينما يُمضي مجلس حقوق الإنسان وقته في تحريف الواقع وتجاهل الانتهاكات الحقيقية لحقوق الإنسان، فإن إسرائيل مشغولة جداً. إن إسرائيل تعمل باستمرار من أجل حقوق الإنسان وهي تنقذ أرواح البشر في جميع أنحاء العالم، سواء كانوا جنودنا الذين يسافرون حول العالم في مهمات إنسانية وغالباً ما يكونون أول من يصل إلى مسرح الكوارث، أو العلماء الإسرائيليين الذين يكرسون وقتهم لتوفير مياه الشرب النظيفة أو الأمن الغذائي وتوفير الطاقة النظيفة المتجددة لعدد لا يحصى من الناس، أو الأطباء والممرضين الإسرائيليين الذين يعالجون الضحايا السوريين القادمين إلى حدودنا طلباً للمساعدة والعلاج.

دائماً ما قدمت دولة إسرائيل وستقدم دائماً مساعدات حيوية لعدد لا يحصى من الدول المحتاجة. ومع ذلك، فإن إسرائيل هي البلد – البلد اليهودي – الذي قرر مجلس حقوق الإنسان أن يواصل مهاجمته بجعجعته البغيضة المعادية لإسرائيل والمعادية للسامية. وسخافة هذا الوضع كانت ستبدو هزلية تقريباً لو لم تكن شدة التداعيات هائلة إلى هذا الحد. فمعاناة ضحايا أكبر جرائم الجنس البشري لا تلفت الأنظار من خلال التستر على هجمات حماس الإرهابية وتركيز الكثير من الوقت والطاقة على إسرائيل. عار عليكم. عار عليكم. عار عليكم.

ولكن لا يخطئن أحد. لقد خذلَنا مجلس حقوق الإنسان جميعاً. ولكن لنكن صريحين. إنه لم يفاجئنا. فهو هيئة تضم في صفوفها ممثلين عن الديكتاتوريات والأنظمة القمعية. فكيف يمكنكم النوم ليلاً في حين أن أسوأ منتهكي حقوق الإنسان هم المدافعون المفترضون عن حقوق الإنسان؟ وفي حين يختار المجلس التمييز عن طيب خاطر ضد اليهود في إسرائيل، فإنه لم يخترع التحيز ضد إسرائيل. وليس يدعي أي حقوق للتأليف والنشر بشأن الكراهية ضد إسرائيل.

ففي هذه القاعة لهذه المنظمة نفسها، أُعلن أن حق الشعب اليهودي في أن يكون له وطن قومي هو في حد ذاته أمر عنصري،

وهو قرار أُلغي عن حق، وهو قرار مزقه سفير إسرائيل في ذلك الوقت، حاييم هرتسوغ، أمام الأمم المتحدة. وهذا هو بالضبط ما ينبغي عمله بتقرير مجلس حقوق الإنسان المنحاز والمشوه والمعادي للسامية (A/76/53 و A/76/53/Add.1).

وعلى نحو ما كان القرار الصادر في عام ١٩٧٥ (القرار ٣٣٧٩ (د -٣٠))، الذي ساوى بين الصهيونية والعنصرية، في حد ذاته شكلا من أشكال العنصرية السافرة المعادية لليهود، التي لا مكان لها في هذه المنظمة الدولية، فإن التحيز الهوسي الذي أبداه مجلس حقوق الإنسان ضد إسرائيل يتجسد مرة أخرى في تقرير المجلس. وينبغي ألا يكون لذلك مكان في أي منظمة معنية بحقوق الإنسان أو الأمن أو السلام. فمكانها الوحيد هو مزبلة معاداة السامية. وهذه هي بالضبط الطريقة التي سنتعامل بها معه.

**السيد رويدياس بيريس** (شيلي) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أعرب عن التقدير والترحيب بحضور رئيسة مجلس حقوق الإنسان، السيدة نزهة شميم خان، في هذه الجلسة. وتعترف شيلي بمجلس حقوق الإنسان بوصفه الهيئة الرئيسية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الناس دون تمييز من أي نوع، سواء كانوا من كبار السن، أو النساء، أو الأطفال، أو السكان الأصليين، أو المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، أو الأشخاص ذوي الإعاقة، أو أي شخص في أي سياق أو ظرف.

ويعتبر بلدي المجلس وآلياته حجر الزاوية في الهيكل العالمي للقانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يجب أن يوجه عمل المجتمع الدولي في هذا المجال، مع التركيز بوجه خاص على الفئات الأضعف.

وفي هذا السياق، عززت شيلي بنشاط خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وارتباطها بحقوق الإنسان؛ والديمقراطية كنظام للحكم؛ وتعميم المنظور الجنساني على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأكملها؛ ومكافحة جميع أشكال العنف والتمييز على أساس الميل الجنسي أو الهوية الجنسانية؛ وتوفير حيز لمشاركة المجتمع المدني مشاركة مجدية في المنظمات الدولية والإقليمية؛ ودور الحوكمة الرشيدة والحكومات المحلية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛ والإدارة الذاتية لآليات الإجراءات الخاصة واستقلاليتها؛ وقيمة الاستعراض الدوري الشامل.

إن عمل مجلس حقوق الإنسان يكتسي أهمية بالغة عندما يتعلق الأمر باعتماد نهج شامل لحقوق الإنسان على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأكملها، وعندما يتعلق الأمر بعمل الدول على الصعيد الوطني والدولي التي تعمل معا بشكل بناء وتعاون كامل. ولهذا السبب نشعر بالقلق إزاء الاستقطاب المتزايد لعمل المجلس عندما يتعلق الأمر بمعالجة محددة للمسائل أو الأمور المرتبطة بالتطوير التدريجي للقانون الدولي لحقوق الإنسان. لا يمكن أن يشكل ذلك عقبة أمام مناقشة عادية للأفكار.

يجب أن يكون هناك حوار بناء، وحيثما أمكن، توافق في الآراء. إن المفاوضات البناءة التي أدت إلى اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتنفيذه تدريجيا على مدى العقود السبعة اللاحقة أصبحت الآن أكثر ضرورة من أي وقت مضى. ويجب ألا يشكل الاستقطاب ووجهات النظر المختلفة للدول عقبة أمام التمتع بحقوق الإنسان في أي مكان.

وينبغي أن نتذكر ما قلناه قبل ٣٠ عاما في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٩٣ بأن جميع حقوق الإنسان ذات طابع عالمي وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة. ومن واجب الدول، بغض النظر عن نظمها السياسية والاقتصادية والثقافية، أن تعزز جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتحميها.

ويزداد ذلك أهمية في أعقاب الآثار المدمرة للجائحة على صحة الناس وحقوق الإنسان. وفي ذلك السياق، نقر بالفرصة الكبيرة التي أتاحتها لنا خطة عام ٢٠٣٠ كنقطة انطلاق لتحقيق التنمية المستدامة والانتعاش المستدام والشامل للجميع من الجائحة، مع التركيز على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

ونود أن نختتم بالتشديد على العمل الهام الذي تضطلع به مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وقيمة المساعدة التقنية وبناء

القدرات الوطنية التي تقدمها المفوضية إلى الدول. وشيلي ملتزمة منذ أمد بعيد بالديمقراطية وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان. ولذلك سنواصل العمل على ضمان احترام حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها في جميع أنحاء العالم، من دون أي تمييز، ولا سيما خلال هذه الفترة المعقدة التي تفرض تحديات كثيرة على إعمال الديمقراطية.

وفي ذلك السياق، يحتاج الناس إلى حماية أفضل، وبهذه الروح نواصل الإسهام في المجلس وآلياته وتعزيزها. إننا مرشحون لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة من ٢٠٢٣ إلى ٢٠٢٥، ونأمل في هذا السياق أن نسهم في إحراز تقدم نحو تعميم حقوق الإنسان بدون أن نترك أحدا متخلفا عن الركب.

**السيدة ميلارد** (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): تفخر الولايات المتحدة بانتخابها عضوا في مجلس حقوق الإنسان للفترة من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٤، بعد العودة للمشاركة بوصفها دولة ذات مركز مراقب في شباط/فبراير ٢٠٢١. ورغم العيوب التي لا تزال تشوب المجلس، وهو ما لاحظناه منذ إنشائه، فإننا نعتقد أن انخراطنا معه يسفر عن نتائج أفضل في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء العالم.

وسنظل من أشد المدافعين عن إدماج المجتمع المدني خلال فترة عضويتنا في المجلس. ويشكل شركاؤنا من المنظمات غير الحكومية إضافة هامة، حيث يقدمون وجهات نظر فريدة إلى قاعة المجلس ويترجمون أقوالنا إلى أفعال في الميدان.

وخلال العام الماضي، كان من دواعي فخر الولايات المتحدة، بصفتها مراقبا، أن شاركت في تقديم ٤١ قرارا وكانت جزءا من ٤٠ بيانا مشتركا بشأن حالات حقوق الإنسان الحاسمة والمسائل المواضيعية الهامة خلال الدورات الثلاث لمجلس حقوق الإنسان التي عقدت في عام ٢٠٢١.

وخلال دورة مجلس حقوق الإنسان في آذار/مارس، حشدنا ١٥٧ عضوا من أعضاء المجتمع الدولي للانضمام إلينا في الاعتراف بالإرث المدمر للعنصرية – وهي آفة نتصدى لها على المستوى المحلي والعالمي. فتعزيز العدالة العرقية والإنصاف على رأس أولويات إدارة بايدن – هاريس، وسنسعى إلى إقامة شراكة مع جميع من يشاطروننا هذا الهدف. وتحقيقا لهذه الغاية، تتطلع الولايات المتحدة إلى المشاركة في الآلية الجديدة التي تركز على العنصرية النظمية في سياق إنفاذ القانون التي أنشئت خلال دورة مجلس حقوق الإنسان في حزيران يونيه.

وفي نفس دورة المجلس، قادت الولايات المتحدة أول حدث جانبي على الإطلاق بشأن حقوق الإنسان للنساء المتحولات جنسيا، وسلطت الضوء على العنف والحواجز الهيكلية والقانونية والمتداخلة التي تواجهها النساء المتحولات جنسيا.

واتخذ مجلس حقوق الإنسان خطوة هامة أخرى خلال دورة حزيران/يونيه، عندما أصدر قرارا بشأن حقوق الإنسان في منطقة تيغراي في إثيوبيا، يدعو إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية، وانسحاب القوات الإريترية بشكل سريع ويمكن التحقق منه، ومحاسبة المسؤولين عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. ورحب القرار بالتحقيق المشترك الذي أجرته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان واللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان، وطلب إلى المفوضة السامية تقديم إفادة شفوية بالمستجدات في دورتي مجلس حقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر ٢٠٢١ وآذار/مارس ٢٠٢٢.

وقد أكد بياننا المشترك، الذي شارك في توقيعه ٤٧ بلدا آخر، خلال دورة المجلس في أيلول/سبتمبر، تلك الشواغل. ونشيد بالمفوضية واللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان على جهودهما المشتركة حتى الآن ونرحب بإصدار تقرير مشترك في ١ تشرين الثاني/نوفمبر يجسد النتائج والتوصيات التي توصل إليها الكيانان.

ونشجع حكومة إثيوبيا وجميع أطراف النزاع على قبول وتنفيذ توصيات التقرير المشترك بين مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمفوضية الإثيوبية لحقوق الإنسان لمتابعة المساءلة.

ولا يزال يساورنا قلق عميق أيضا إزاء التقارير التي تفيد بوقوع أعمال عنف وانتهاكات لحقوق الإنسان وتدهور الحالة الإنسانية في أفغانستان، وهي حالة مزرية بشكل خاص بالنسبة للنساء والأطفال

والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والأشخاص ذوي الإعاقة وأعضاء مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وذوي/ذوات صفات الجنسين وأفراد الأقليات. وقد أدى مقرر مجلس حقوق الإنسان الوارد في القرار ١/٤٨ بتعيين مقرر خاص لرصد حالة حقوق الإنسان هناك إلى إنشاء آلية هامة لتوثيق الانتهاكات وإرساء الأساس للمساءلة في المستقبل.

ونشعر بخيبة أمل عميقة لأن مجلس حقوق الإنسان لم يجدد ولاية فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين في دورته المعقودة في أيلول/سبتمبر. وقدم الفريق تقارير حاسمة ومستقلة عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في اليمن. ونؤيد بقوة عملية السلام في اليمن بقيادة الأمم المتحدة، بما في ذلك ضمان أن يكون للمرأة والمجتمع المدني وقادة الأقليات مساهمة موضوعية. إن المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان أمر حيوي للحفاظ على سلام دائم، وسنعمل في شراكة مع الحلفاء والمجتمع المدني للسعي إلى تحقيق المساءلة عن الانتهاكات والتجاوزات في اليمن.

لا تزال قرارات مجلس حقوق الإنسان بشأن سورية التي شاركت الولايات المتحدة في تقديمها تصف بدقة الانتهاكات والتجاوزات الفظيعة التي عانى منها السوريون على مدى العقد الماضي. ونقدر جهود المفوضية السامية لحقوق الإنسان ولجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية لتوثيق الانتهاكات التي ارتكبها نظام الأسد والتواصل مع المدافعين السوريين الشجعان عن حقوق الإنسان. وقد سررنا باستئناف إحصاء الأمم المتحدة لعدد المدنيين الذين قتلوا في النزاع. ونحث المفوضية السامية لحقوق الإنسان، بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة والأطراف ذات الصلة، على مواصلة الانخراط في مسألة الأشخاص المفقودين والمعتقلين تعسفا.

وعلى الرغم مما اتخذه مجلس حقوق الإنسان من خطوات هامة لتعزيز احترام حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، فإننا نواصل معارضة نهجه المتحيز تجاه إسرائيل من خلال بند جدول أعماله المستقل المخصص لإسرائيل. كما نرفض إنشاء لجنة تحقيق مفتوحة العضوية بشأن إسرائيل في أيار/مايو ٢٠٢١. بينما لا يوجد بلد فوق التدقيق، نواصل دعوة مجلس حقوق الإنسان التعامل مع أي شواغل محتملة تتعلق بإسرائيل بطريقة متناسبة.

ونعتقد أيضًا أنه يمكن، بل وينبغي، عمل المزيد لضمان تجسيد الأعضاء المنتخبين في المجلس للمُثُل العليا لمجلس حقوق الإنسان. ولا نزال يساورنا القلق إزاء استمرار العضوية في مجلس حقوق الإنسان للدول ذات السجلات الفظيعة في مجال حقوق الإنسان، كما اتضح مؤخراً بإعادة انتخاب إريتريا هذا العام.

وفي حين أنه لا يوجد بلد لديه سجل مثالي في مجال حقوق الإنسان، يجب علينا جميعا أن نعمل على تحسين حالة حقوق الإنسان محليا ودوليا. ويجب ألا تشغل الحكومات التي تقوض حقوق الإنسان في بلدانها وخارجها مقعدا في المجلس. وبصفتنا عضوا جديدا في مجلس حقوق الإنسان، نتطلع إلى العمل مع الشركاء الدوليين لحماية حقوق الإنسان والدفاع عنها والنهوض باحترامها على الصعيد العالمي.

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثل سورية في نقطة نظام.

**السيد الخليل** (الجمهورية العربية السورية): آخذ الكلمة لأثير نقطة نظام.

من المفترض أن تتم مقاطعة المتحدثة باسم الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن على كل حال كانت قد ذكرت وخاطبت بلدي باسم "النظام" السوري. وأتمنى منكم، السيد الرئيس بالنيابة، أن تلزموا ممثلي الدول الأعضاء هنا، وخاصة ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية، بالالتزام بأصول الخطاب المرعية في الأمم المتحدة. فنحن في الأمم المتحدة (United Nations)، نحن لسنا (United Regimes).

**السيدة فاطمة** (بنغلاديش) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر رئيسة مجلس حقوق الإنسان على إحاطتها الشاملة. ونرحب بتقارير دورات المجلس السادسة والأربعين والسابعة والأربعين والثامنة والأربعين وتقارير الدورات الاستثنائية الثلاث التي عقدت هذا العام (A/53/76 و A/53/76/Add.1).

وتولي بنغلاديش أهمية كبيرة لعمل مجلس حقوق الإنسان وتدرك دوره بوصفه الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وبنغلاديش، بوصفها عضوا في مجلس حقوق الإنسان وطرفا في جميع الصكوك الأساسية لحقوق الإنسان تقريبا، تظل منخرطة بنشاط وملتزمة بولاية المجلس وأعماله.

وخلال العقد الماضي، جعلنا من أولوياتنا تعزيز الامتثال لصكوك حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال المشاركة المنتظمة مع الهيئات المنشأة بمعاهدات وعمليات الاستعراض الدوري الشامل. ولضمان التنفيذ الفعال لتوصيات الاستعراض الدوري الشامل، نقوم حاليًا بتطوير خطة تنفيذ بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني.

وانطلاقاً من التزامنا الراسخ بحقوق الإنسان واحترام كرامة الإنسان، نواصل توفير المأوى والحماية لأكثر من مليون من مواطني ميانمار المشردين قسراً، الروهينغيا، الذين فروا من ميانمار في مواجهة انتهاكات مروعة لحقوق الإنسان في عام ٢٠١٧. نعتقد أنه من واجبنا المقدس كعضو في المجتمع الدولي ضمان إعمال حقوق الإنسان الأساسية للروهينغيا، بما في ذلك حقهم في العودة إلى أراضي أسلافهم في ميانمار والعيش حياة آمنة وكريمة، خالية من التمييز والاضطهاد. وأود أن أبرز بعض المسائل التي تغطيها تقارير المجلس.

أولاً، يسعدنا أن نرى أن قضية الروهينغيا لا تزال على رأس جدول أعمال المجلس. وفي هذا الصدد، نرحب باعتماد مجلس حقوق الإنسان القرار ١/٤٧ بشأن حالة حقوق الإنسان لمسلمي الروهينغيا وغيرهم من الأقليات في ميانمار.

كما نقدر جهود المجلس لمعالجة الآثار المترتبة على حقوق الإنسان من إعلان حالة الطوارئ في ميانمار. ونرحب بإنشاء آليات مختلفة، مثل البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار وخلفها آلية التحقيق المستقلة في ميانمار ومكتب المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار.

ونعرب عن تقديرنا العميق للمقرر الخاص توماس أندروز ورئيس آلية التحقيق المستقلة لميانمار، السيد نيكولاس كومجيان، على عملهما على الرغم من عدم تعاون ميانمار. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنؤكد لهما دعمنا وتعاوننا الكاملين.

ثانيًا، أظهرت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) بشكل جلي أهمية عمل المجلس والحاجة إلى تعزيز دوره في إعمال الحقوق الأساسية للجميع وضمان مجتمعات شاملة وقادرة على الصمود. ومع ذلك، نلاحظ بقلق عميق أن بلدان الجنوب النامية متأخرة بشكل خطير في الحصول على لقاحات مكافحة كوفيد-١٩ بشكل عادل وفي الوقت المناسب. لا يمكن أن يكون هناك شفاء بدون حصول الجميع على اللقاحات.

ونرحب بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٤/٤٦، بشأن ضمان حصول جميع بلدان العالم على اللقاحات على نحو منصف وبتكلفة ميسورة وفي الوقت المناسب في إطار التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وندعو المجلس إلى مواصلة التصدي للآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الجائحة، ولا سيما الآثار على أشد الفئات ضعفا، وتعزيز الدعوة والتعاون الدوليين في التصدي لأوجه عدم المساواة المتزايدة الناجمة عن الجائحة.

ثالثا، إن بنغلاديش، بوصفها من البلدان المعرضة للتضرر من تغير المناخ، تثني على المجلس لاهتمامه بجوانب تغير المناخ المتعلقة بحقوق الإنسان. وما فتئت بنغلاديش ومجموعة أساسية من الدول الأعضاء تقدم بانتظام مشروع قرار بشأن حقوق الإنسان وتغير المناخ إلى المجلس. ونرحب أيضا باعتماد القرار ١٤/٤٨، الذي أنشأ ولاية المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ. وهذا في الواقع تطور هام جدا. ونود أن نرى المجلس يولي اهتماما متزايدا لمسألة التشرد الناجم عن المناخ، الذي لا يزال يشكل تحديا رئيسيا في العديد من البلدان المعرضة للخطر بسبب المناخ، بما فيها بلدي بنغلاديش.

رابعا، إن بنغلاديش، بوصفها بلدا رئيسيا من بلدان المنشأ للعمال المهاجرين، ملتزمة التزاما عميقا بتعزيز وحماية حقوق الإنسان للعمال

المهاجرين. ويساورنا القلق بصفة خاصة إزاء الأثر الشديد للجائحة على العمال المهاجرين وأسرهم. كما أننا قلقون إزاء ضعف المهاجرين الناجم عن الوصم والتمييز والاستبعاد الاجتماعي، الذي استشرى وتفاقم خلال الجائحة.

ونشدد على ضرورة وضع حد لجميع أشكال التمييز ضد المهاجرين، بغض النظر عن مركزهم، وضمان حصولهم على الخدمات الأساسية، بما في ذلك اللقاحات المضادة لكوفيد-١٩. ونرحب باعتماد المجلس للقرار ١٢/٤٧ بشأن الحقوق الإنسانية للمهاجرين. كما نؤكد للجمعية تعاوننا الكامل مع المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين ودعمنا له.

خامسا، تظل المساواة بين الجنسين وتعزيز وحماية حقوق النساء والفتيات أولوية دائمة لبنغلاديش. ونعتقد أن حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين يعزز كل منهما الآخر، وأنه يجب علينا أن نواصل التشديد على النهوض بحقوق المرأة من أجل تحقيق أهداف صكوك حقوق الإنسان بصورة كاملة. ويضطلع مجلس حقوق الإنسان بدور رئيسي في هذا الصدد.

ويساورنا قلق عميق إزاء تراجع التقدم المحرز في النهوض بالمرأة بسبب الجائحة. ويتعرض الاستقلال الاقتصادي للمرأة للتهديد بسبب فقدان الوظائف والدخل. كما ازداد العنف ضد المرأة. ونحن قلقون إزاء إغلاق المدارس في العديد من البلدان النامية، مما أدى أيضا إلى التسرب من المدارس، وهو ما يزيد خطر تعرض البنات بوجه خاص للزواج المبكر والعنف وسوء المعاملة وغير ذلك من أشكال التمييز.

ونرحب باعتماد المجلس للقرار ٤/٤٧ بشأن إدارة جوانب النظافة الصحية لفترة الطمث وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. وأعتقد أن هذه خطوة هامة جدا في ضمان حقوق النساء والفتيات.

في الختام، نود أن نكرر نداء العديد من البلدان لتعزيز الثقة المتبادلة بين آليات المجلس والدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ونعتقد أنه لا يمكن تنفيذ ولايات المجلس تنفيذا مجديا إلا من خلال اتباع نهج تعاوني. وستواصل بنغلاديش دعم عمل المجلس من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على نحو كامل للجميع وفي كل أنحاء العالم.

**السيد عبد العزيز** (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يسر ماليزيا أن يواصل مجلس حقوق الإنسان الاضطلاع بولايته على الرغم من التحديات الهائلة التي يواجهها في ضوء الجائحة العالمية وأزمة السيولة في الأمم المتحدة. وتعتقد ماليزيا أن دور المجلس أصبح الآن أكثر حيوية من أي وقت مضى، خاصة وأن العالم يعيد البناء ويتعافى من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، ويضمن استمرار التركيز على حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، نشيد بالعمل الممتاز الذي قام به مكتب مجلس حقوق الإنسان لعام ٢٠٢١ تحت قيادة رئيسة المجلس، السيدة نزهات شامين خان. ونشكرها على تقريرها الشامل (A/76/53 و A/76/53/Add.1).

ستنضم ماليزيا إلى عضوية مجلس حقوق الإنسان في العام المقبل. ولن تكون هذه هي المرة الأولى التي تصبح فيها ماليزيا عضوا في مجلس حقوق الإنسان. وقد أتاحت فترات العضوية السابقة في المجلس لماليزيا التعلم من الدول الأعضاء الأخرى وأصحاب المصلحة في المجلس. فمجلس حقوق الإنسان يتيح للدول الأعضاء فيه أن تتعلم من بعضها بعضا فيما نسعى جاهدين إلى تحقيق نتائج أفضل معا، مع التسليم بأنه لا توجد دولة لديها سجل مثالي في مجال حقوق الإنسان، ولكن الدول، بما فيها ماليزيا، ترغب باستمرار في تحسين نفسها.

وبالنسبة لماليزيا، فإن حقوق الإنسان مسألة حية وديناميكية ومتطورة باستمرار. إنها رحلة حياة، وليست مقصدا. وسيستند عملنا في المجلس إلى المشاركة البناءة والتعاون والشمول والشفافية والاحترام المتبادل. ونتطلع إلى العمل عن كثب مع الدول الأعضاء في المجلس. ويمكن لأصحاب المصلحة الآخرين أيضا أن يسهموا بنشاط في المناقشات المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان المعروضة على المجلس.

وبالنسبة لماليزيا، من المهم أن يتمكن المجلس من معالجة القضايا الرئيسية وتبادل الممارسات والخبرات الجيدة وتحديد الثغرات والتحديات، لا سيما في ضوء جائحة مرض فيروس كورونا

(كوفيد-١٩)، التي أثرت على مجالات عديدة مرتبطة بحقوق الإنسان. وتعتزم ماليزيا، عندما تصبح عضوا في المجلس، إعطاء الأولوية لحقوق الفئات الضعيفة، ولا سيما الأطفال والنساء والشعوب الأصلية والمسنين. وتعتزم ماليزيا الدفع نحو تمكين الشباب.

وفي مواجهة تغير المناخ، ستتمسك ماليزيا أيضا بتوفير بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة باعتباره حقا من حقوق الإنسان، يتعين حمايته وتعزيزه. وستواصل ماليزيا الدعوة بقوة ضد انتهاكات حقوق الإنسان، مثل القمع المنهجي للشعب الفلسطيني من جانب إسرائيل والقمع المنهجي لشعب ميانمار، ولا سيما الروهينغيا، على أيدي جيش ميانمار.

ونرحب بكون مجلس حقوق الإنسان مجهزا بشكل أفضل في هذا العام، باستخدام الابتكار والتكنولوجيا لأداء الأنشطة المكلف بصورة كافية وضمان استمرارها دون انقطاع. ونشيد أيضا بمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، التي سرعان ما قامت بتكييف أنشطتها لمساعدة الدول الأعضاء وهيئات وآليات حقوق الإنسان على الإسهام في الاستجابة العالمية لمكافحة الجائحة. وفي الواقع، بفضل تعزيز المجلس ودعم المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ستكون إعادة البناء على نحو أفضل وجعل المجتمعات المحلية أكثر قدرة على الصمود ومرتكزة على حقوق الإنسان ومتماشية مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أمرا قابلا التحقيق.

وتعتقد ماليزيا أن استمرار تبادل الآراء والمشاورات بشأن عمل مجلس حقوق الإنسان سيعود بالفائدة على جميع البلدان، مع مراعاة الحالة الداخلية الفريدة لكل بلد. وتؤمن ماليزيا إيمانا راسخا بأنه ينبغي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان، أن تكفل حوارا وتعاونا حقيقيين بغية تعزيز قدرة الدول على الامتثال لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

ونود التأكيد على أهمية أن يكفل مجلس حقوق الإنسان العالمية والموضوعية وعدم الانتقائية لدى النظر في مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك القضاء على المعايير المزدوجة وتسييس المسائل.

ونرى أيضا أن أي محاولة لاستعراض عمل المجلس ووظائفه ينبغي أن تجري بمشاركة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من أجل ضمان أن تأخذ نتائج الاستعراض المتعلق بتحسين فعالية المجلس وآلياته في مناقشة قضايا حقوق الإنسان في الاعتبار آراء جميع المجموعات الإقليمية. وعلينا أن نواصل تعزيز عمل المجلس عن طريق تبسيط برنامج عمله وكفالة تحسين التنسيق بين المجلس وآلياته وهيئاته الفرعية.

وستظل ماليزيا ثابتة في الوفاء بالتزاماتها وواجباتها بوصفها عضوا في المجتمع الدولي. وسنواصل دعم وتعزيز مشاركتنا في آليات المجلس ودعم عمل المفوضية السامية لحقوق الإنسان. ومشاركتنا النشطة في مسائل حقوق الإنسان دليلٌ على التزام ماليزيا بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في الداخل وعلى الصعيد العالمي على السواء.

**السيد أربيتر** (كندا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد كندا البيان الذي أدلى به ممثل هولندا بالنيابة عن مجموعة من البلدان في وقت سابق من صباح اليوم.

أشكر الرئيس على السماح لي بالتكلم أيضا بصفتي الوطنية لإعادة تأكيد دعم كندا القوي لعمل مجلس حقوق الإنسان. واسمحوا لي أيضا أن أشكر رئيسة المجلس على تقريرها إلى الجلسة العامة وكذلك على مشاركتها التفاعلية مع اللجنة الثالثة.

وأود أن أنوه بالعمل الهام الذي اضطلع به مجلس حقوق الإنسان خلال الأشهر القليلة الماضية، بما في ذلك العمل المتعلق بحقوق الشعوب الأصلية وحماية وتعزيز حقوق الإنسان في حالات الأزمات والنزاعات، بما في ذلك الحالة في أفغانستان. إلا أننا نأسف لعدم تمكن المجلس في دورته الأخيرة من الإبقاء على آليته المخصصة للمساءلة لصالح الشعب اليمني. نأمل أن يتسنى مرة أخرى، مع تجدد الطاقة والعضوية، التوصل إلى توافق في الآراء داخل المجلس اعتبارا من عام ٢٠٢٢ بشأن هذا الأمر وشواغل أخرى ملحة تتعلق بحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

*(تكلم بالفرنسية)*

لقد كان مرض فيروس كورونا والعواقب الناجمة عنه تحديا جسيما للمجتمع الدولي. لقد ساعد ذلك على تذكيرنا بأن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، في أوقات الأزمات، تكتسي أهمية قصوى. وأظهرت الجائحة أيضا الأهمية القصوى للتعاون الوثيق بين مختلف الجهات الفاعلة والهيئات التابعة للأمم المتحدة. وكما قال الأمين العام ببلاغة، فإن حقوق الإنسان هي الأداة البالغة الأهمية في مساعدة المجتمعات على النمو في مناخ الحرية، بما في ذلك سعيها إلى حقوق الإنسان والتنمية المستدامة والسلام الدولي. فثمة حاجة ملحة إلى وضع منع الأزمات والمعاناة الإنسانية في صميم جهود الأمم المتحدة. ولهذا السبب نشجع وندعم التعاون النشط فيما بين الركائز الثلاث للأمم المتحدة من أجل تقوية قدرات المنظمة على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

*(تكلم بالإنكليزية)*

وستعمل كندا جنبا إلى جنب مع جميع الدول الأعضاء للتشجيع على وجود روابط أقوى بين عملنا هنا في نيويورك وفي جنيف. وفي هذا السياق، نرحب بقرار مجلس حقوق الإنسان ٤٥/٣١ بشأن مساهمة المجلس في منع انتهاكات حقوق الإنسان، وعزمه على دعوة رئيس لجنة بناء السلام إلى تقديم إحاطات سنوية إلى المجلس بشأن أعماله، بما في ذلك ما يتعلق بالحالات القطرية المدرجة في جدول الأعمال. فهذه الدعوة تتسق تماما مع ولاية اللجنة المتعلقة بقيامه بدور كصلة وصل لجميع أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية. ولذلك نود أن نغتنم هذه الفرصة لنعرب عن أسفنا لعدم إمكانية تقديم إحاطة رئيس اللجنة كما كان مزمعا في أيلول/سبتمبر ونأمل أن يحدث ذلك قريبا. ونحث جميع الدول على الإقرار بأن قضايا حقوق الإنسان هي أوسع نطاقا من العمل الفردى لهيئات الأمم المتحدة. إن لكل هيئة من هيئات الأمم المتحدة دورا أساسيا في تعزيز وحماية حقوق الإنسان باعتبار ذلك إحدى الركائز الثلاث للأمم المتحدة.

ويتعين على جميع بلداننا أن تعمل على تحسين احترام حقوق الإنسان في الداخل والخارج. فلنستخدم الأدوات التي أنشأناها لمساعدتنا على القيام بذلك.

**السيد كاساي** (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، يود وفد بلدي أن يشكر السفيرة نزهة شميم خان، رئيسة مجلس حقوق الإنسان، على تقديمها التقرير السنوي للمجلس (A/76/53 و A/76/53/Add.1). كما يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره لرئيسة المجلس على الطريقة التي أدارت بها أعماله خلال الأوقات الصعبة التي أوجدتها الجائحة العالمية.

إن مجلس حقوق الإنسان هو هيئة فرعية هامة في الأمم المتحدة مكلفة بمسؤولية تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وإثيوبيا، بوصفها دولة عضوا شاركت في عضوية تلك الهيئة الحكومية الدولية لفترتين متتاليتين، فإنها تدرك أهمية هذه الهيئة العالمية وتظل ملتزمة بأداء دور بناء في عملها.

إن دورة الاستعراض الأخيرة خلال دورة الفريق العامل الثالثة والثلاثين للاستعراض الدوري الشامل قد أتاحت لنا فرصة لعرض الإصلاحات السياسية والاقتصادية والقانونية والإدارية الكبيرة التي كنا ننفذها منذ عام ٢٠١٨. وفي هذه الدورة المستعرضة سلطت إثيوبيا الضوء على النتائج التي تحققت على جبهات متعددة، ومنها مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان، وقبلت العديد من التوصيات.

لقد جلب العام الماضي تحديا وجوديا لم يسبق له مثيل. فلقد هوجمت قواتنا الدفاعية، وتعرضت جميع المؤسسات الاتحادية وموظفوها في ولاية تيغراي الإقليمية لاعتداء غادر. ولولا التدابير السريعة التي اتخذناها لكان الخطر الشديد قد هدد ليس فقط حقوق الإنسان لمواطنينا بل وأيضا بقاء الدولة الإثيوبية نفسها. وفي أعقاب ورود تقارير عن ادعاءات بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان فيما يتصل بعملية إنفاذ القانون، أجرت الحكومة تحقيقات على عدة مستويات في إطار هيكل إنفاذ القانون وحقوق الإنسان الإثيوبي، مما أدى بالفعل إلى محاسبة الجناة. وقد وافقنا حتى على إجراء تحقيق مشترك بين اللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومن المتوقع أن تصدر نتائجه قريبا.

وطوال تلك العملية، التي أظهرنا خلالها الشفافية والتعاون، انخرط البعض بدعم من وسائل إعلام غير أخلاقية في رسم صورة غير دقيقة لإثيوبيا، مما قوض الجهود الدؤوبة للحكومة. ولم يقتصر الأمر على أن مجلس حقوق الإنسان اتخذ القرار ٤٧/١٣ بشأن بلدي في تموز/يوليه، في خضم التحقيقات الجارية. وقبل اتخاذ ذلك القرار ذي الدوافع السياسية، ناشدت إثيوبيا المجلس أن يدعم جهودها، لا سيما بإتاحة الوقت والمساحة اللازمين لكي يأخذ التحقيق مجراه. للأسف، وفي مظهر من مظاهر التسييس غير المبرر لحقوق الإنسان، شرع المجلس في اتخاذ قرار يقوض جهودنا. وفي مواجهة ذلك، صوت ١٤ عضوا في المجلس ضد ذلك القرار ذي الدوافع السياسية، ويود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة للإعراب عن شكرنا لتلك البلدان.

ترى إثيوبيا أنه يجب على المجلس الاسترشاد دائما بمبادئ العالمية والحياد وعدم الانتقائية والحوار والتعاون. وللأسف، كثيرا ما يتم الالتفاف على تلك المبادئ الأساسية بسبب تسييس عمل المجلس وقراراته المتسرعة والمتخذة في غير أوانها. وإذا تُرك هذا الأمر دون معالجة فمن الممكن أن يبدد المكاسب الجماعية التي تحققت بشق الأنفس في ميدان حقوق الإنسان وأن يقوض مصداقية المجلس. ولذلك يدعو وفد بلدي الدول التي تختار أن تتكلم عن شؤوننا الداخلية إلى التزام الموضوعية في هذا النهج.

إن حكومة إثيوبيا ملتزمة بضمان سيادة القانون والمساءلة. وهي تدعو المجتمع الدولي إلى تحميل الجماعة الإرهابية الإجرامية المسؤولية عن ارتكاب جرائم بشعة، بما في ذلك استخدام الأطفال في القتال، وقتل المدنيين، ونهب وتدمير الممتلكات. إن إثيوبيا ملتزمة التزاما كاملا بأهداف مجلس حقوق الإنسان على النحو المنصوص عليه في القرار التأسيسي ٦٠/٢٥١. ونحن نرى أن عملية تعزيز عمل المجلس يجب أن تسترشد بمبادئ الشفافية وعدم التمييز والشمولية.

**السيد أودوني** (الأرجنتين) (*تكلم بالإسبانية*): نشعر بالامتنان لحضور رئيسة مجلس حقوق الإنسان، السيدة نزهة شميم خان، في هذه الجلسة، ونؤكد مجددا دعمنا لولايتها.

وقد أعيد مؤخرا انتخاب الأرجنتين، العضو حاليا في مجلس حقوق الإنسان، للفترة من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٤. ويؤكد ذلك أهمية حقوق الإنسان بوصفها إحدى سياساتنا الأساسية. ونشعر بالامتنان أيضا للمجتمع الدولي لدعمه إعادة انتخابنا لعضوية مجلس حقوق الإنسان. ونحن ملتزمون بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد العالمي.

وأود أن أبرز عمل مجلس حقوق الإنسان فيما يتعلق بمنع ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان واتخاذ إجراءات سريعة في الحالات العاجلة. ونرى أن رصد الحالات الوطنية أداة أساسية لمنع انتهاكات حقوق الإنسان، فضلا عن أن الاستجابة لتلك الحالات يجب أن تسترشد بمبادئ العالمية والحياد والموضوعية واللا انتقائية والحوار والتعاون البنّائين، مع تجنب تسييس هيئة بالغة الأهمية بالنسبة لنا جميعا.

والأرجنتين، بوصفها عضوا في مجلس حقوق الإنسان، تتعاون مع جميع آليات الإجراءات الخاصة. ونؤيد أيضا الاستعراض الدوري الشامل، لأننا نرى أنه أداة مهمة وموضوعية وضرورية. وخلال فترة العضوية الجديدة، سوف نؤكد من جديد دعمنا لتعزيز آليات الإجراءات الخاصة واستقلاليتها ومشاركتها البنَّاءة بغية تزويد الاستعراض الدوري الشامل بقدرة أكبر على إحداث التغيير، مع كفالة التعاون التقني لجميع الدول التي تطلبه إليه. ونرى أنه عندما يتعلق الأمر بتقديم توصيات، فإنه من الأهمية بمكان النظر في مختلف مستويات التنمية، كما يجب مراعاة المنظور الجنساني والتنوع.

وفي الختام، أود أن أؤكد أن الأنشطة المرتبطة بإضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري تمثل أحد العناصر الحاسمة الأهمية في سياستنا الخارجية، وكذلك الجهود الجارية في الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان لتعزيز حماية حقوق كبار السن وحماية حقوق مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى.

**السيد تومو مونتي** (الكاميرون) (*تكلم بالفرنسية*): يشكر وفد بلدي رئيسة مجلس حقوق الإنسان على إحاطتها بشأن الأنشطة التي

اضطلع بها المجلس في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠ إلى تموز/يوليه ٢٠٢١. وبالرغم من القيود التي فرضتها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، عقد المجلس دورتين عاديتين ودورتين استثنائيتين خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ولا يمكن إنكار الدور الريادي الذي يضطلع به مجلس حقوق الإنسان في دعم التقيد بمعايير حقوق الإنسان على الصعيد الدولي. وأبين مثال على ذلك القرارات التي يتخذها المجلس. غير أنه لكي تثمر جميع القرارات المتخذة في جنيف عن تحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع، من الأهمية بمكان أن تقبلها جميع البلدان وتتولى زمام تنفيذها التزاما منها بمبادئ العالمية والشفافية والحياد وعدم التسييس. فمن غير المرجح أن يؤدي التسييس المفرط لحقوق الإنسان والانقسامات المانوية المصطنعة بين الدول إلى تهيئة الظروف الضرورية للحوار والتعاون لتحسين حالة حقوق الإنسان في العالم.

بل على العكس، فكلا الأمرين يحملان في طياتهما بذور استغلال الأداة التي أسفرت عن نقص الإنتاجية في لجنة حقوق الإنسان المنحلة. وإذا أردنا أن نجنب مجلس حقوق الإنسان مصيرا مماثلا، فقد حان الوقت لاعتماد نهج غير تصادمي يترك مجالا للحوار بين البلدان ولإجراء حوار بشأن المواضيع التي تجمعنا معا، فبدون ذلك الحوار يصعب تحقيق النتائج المتوقعة على أرض الواقع.

وهناك العديد من المواضيع التي تجمعنا معا. وتتعلق بمسائل من المرجح أن تغير بشكل كبير ومستدام حياة ملايين الناس في جميع أنحاء العالم، مثل من لا يزالوا يعانون من الجوع وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والذين لا يستطيعون الذهاب إلى المدرسة أو لا يمكنهم الحصول على اللقاحات، بما في ذلك لقاح كوفيد-١٩. يمكننا أن نُحدث فرقا في حياة كل أولئك الناس، وعلى وجه الخصوص في حياة المهاجرين والمنحدرين من أصل أفريقي، ولا سيما الشتات الأفريقي.

وتستحق القرارات ذات الصلة، وكذلك القرارات المتعلقة بحالات خاصة ببلدان محددة، أن توليها الجمعية العامة اهتماما خاصا. تؤكد تلك القرارات – إذا كانت لا تزال هناك حاجة إلى التذكير بذلك – الروابط المتداعمة القائمة بين جميع حقوق الإنسان. وهي توطد التزامنا بتعزيز المساواة والتكامل والترابط بين جميع حقوق الإنسان. وتؤمن الكاميرون إيمانا راسخا بقيمة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقيمة المضافة التي تجلبها للتمتع بجميع الحقوق الأخرى.

وصحيح أنه من الصعب التمتع بحق ما من دون وضع البنية التحتية الأساسية التي تدعمه. فالاستثمارات الواسعة النطاق ضرورية، من ذلك المنظور، بغية إنشاء بنية تحتية للرعاية الصحية والاتصالات والنقل والتعليم، وهي ضرورية للتمتع بالحق في الحياة وحرية التعبير والاتصال والفكر وما إلى ذلك. ويثني وفد بلدي في ذلك الصدد على مجلس حقوق الإنسان لاتخاذه القرار ١/٤٧ بشأن إسهام التنمية في التمتع بجميع حقوق الإنسان، الذي يدعو جميع الدول إلى النهوض بالتنمية المستدامة لتمكين الجميع من التمتع بحقوق الإنسان على نحو أفضل وتعزيز التنمية المنصفة.

ويمكن لرئيس مجلس حقوق الإنسان أن يعول دائما على تعاون الكاميرون، التي أعيد انتخابها مؤخرا عضوا في المجلس، لمواصلة العمل داخله للنهوض بجميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية. وبذلك، ستعطي الأولوية دائما لأشد الفئات ضعفا، أي المهاجرون واللاجئون والمنحدرون من أصل أفريقي والشتات الأفريقي. والواقع أن المقياس الحقيقي لأي مجتمع هو كيفية معاملته لأشد أعضائه ضعفا. والمقياس الحقيقي لمجلس حقوق الإنسان والمكانة التي سيحتلها في تاريخ الأمم المتحدة والبشرية يكمنان في الأهمية التي يوليها للمسائل التي تواجه أشد الفئات حرمانا.

وأختتم بياني بإعادة التأكيد على أن حقوق الإنسان في الواقع في حالة تطور مستمر ولا يمكن لأي بلد أن يفرض وجهات نظره في ذلك الصدد على أي بلد آخر. وكلنا تلاميذ في هذا المجال، بما في ذلك البلدان ذات الخبرة العلمانية، وقد نجد فجأة في بعض الأحيان أن حقوق الإنسان هشة ويجب تعزيزها باستمرار. ويجب علينا جميعا

أن نتعاون، كتلاميذ في مجال حقوق الإنسان، من أجل تعزيز التمتع بجميع حقوق الإنسان تدريجيا وبصبر وبطريقة مناسبة.

**السيد باري رودريغيس** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا باسم مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة.

كما نود أن نشيد بالسفيرة نزهة شميم خان لقيادتها رئاسة مجلس حقوق الإنسان، وأن نشكرها على تقديم تقريرها الشامل إلى الجمعية العامة (A/76/53 و A/76/53/Add.1).

وتفخر بوليفيا بأن لديها واحدا من أكثر الدساتير السياسية تقدما وتقدمية في منطقتنا. فهو ينص على أن المعاهدات والصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي صدقنا عليها أو انضممنا إليها والتي تنص على حقوق أكثر مواتاة من دستورنا، ستأخذ أسبقية في حال وجود أي تناقض. ولذلك السبب نأخذ على محمل الجد الحاجة إلى الحوار المستمر مع الهيئات المنشأة بموجب معاهدات التي نحن طرف فيها. وهو السبب أيضا في أننا بذلنا قصارى جهدنا لتقديم تقاريرنا القطرية في الوقت المحدد إلى الهيئات ذات الصلة.

وفي ذلك السياق وفي إطار تلك الولاية الدستورية، التزم بلدي، بوصفه عضوا في مجلس حقوق الإنسان، بالعمل على إقامة نظام دولي مشترك. وتسهم بوليفيا إسهاما بناء في المناقشات التي تجري في ذلك المحفل الهام المتعدد الأطراف من وجهة نظر شاملة وتحريرية تحترم التنوع.

ونعتقد اعتقادا قويا أنه يمكن لبلدان الجنوب، ويجب عليها، أن تسهم بنشاط في عمل مجلس حقوق الإنسان ويجب عليها أن تفعل ذلك في إطار علاقات أفقية تعامل فيها جميع البلدان على قدم المساواة. وفي ظل هذه الظروف، سنتمكن من بناء قانون دولي أكثر دعما ويشجع على الوصول إلى العدالة في حالة انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في السياقات الاستعمارية وكذلك في الوقت الراهن.

ونحن، شأننا شأن جميع البلدان الأعضاء في المجلس، نواجه تحديات في محاولة بناء عالم أكثر عدلا، ولهذا السبب نود أن نناشد المجلس ألا يُستَخدَم كمحفل سياسي لزعزعة استقرار الحكومات المنتخبة ديمقراطيا من خلال جداول أعمال السياسة الخارجية. ونأمل ألا تكون المعايير المزدوجة المستخدمة للحكم على بعض البلدان هي الممارسة المعتادة لبعض الدول.

وترحب بوليفيا باتخاذ قرار مجلس حقوق الإنسان ١٤/٤٦ بشأن ضمان حصول جميع البلدان على اللقاحات على نحو منصف وميسور التكلفة وفي الوقت المناسب للجميع استجابة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وذلك جهد يتطلب عملا مستمرا. إن اللقاحات والتطعيم ضد كوفيد-١٩ من أولويات بلدي، ولهذا السبب نعتقد أن الوقت قد حان للبدء في التنازل عن براءات الاختراع في ذلك الصدد.

ونرحب أيضا باتخاذ مجلس حقوق الإنسان القرار ١١/٤٨ بشأن حقوق الإنسان والشعوب الأصلية، وبقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٤/٤٧ بشأن حقوق الإنسان وتغير المناخ. ونود أن نكرر الدعوة إلى التركيز بصفة خاصة على الاحتياجات المحددة لنساء الشعوب الأصلية. ولهذا السبب، وتماشيا مع قرار مجلس حقوق الإنسان ١١/٤٨، نود أن نرى العمل يجري تعزيزه في المؤسسات الوطنية المعنية لمنع العنف الذي تعاني منه نساء وفتيات الشعوب الأصلية والقضاء عليه.

وكما ورد بوضوح في قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٤/٤٧، تعاني الشعوب الأصلية من الآثار السلبية لتغير المناخ، وهي أيضا أطراف فاعلة رئيسية في مكافحته. فيجب أن يبذل من يهتمون بأمنا الأرض بالعديد من الجهود الرامية إلى التصدي لتغير المناخ. إن حماية أسلوب حياة الشعوب الأصلية لا يمكن إلا أن تعزز علاقتنا بالعالم الذي نعيش فيه.

ولذلك، نرحب بأن المجلس قد اعترف بالحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة كحق أساسي من حقوق الإنسان لكفالة التمتع بجميع حقوق الإنسان. لقد أحرزنا تقدما في مكافحة تغير المناخ،

ولكن يجب علينا أن نفعل المزيد. ويجب علينا أن نركز على الاعتراف بحقوق أمنا الأرض كذلك.

**السيد شارما** (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى رئيسة مجلس حقوق الإنسان، السيدة نزهة شميم خان، على إحاطتها المفصلة عن أنشطة المجلس. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للطريقة السلسة والفعالة التي أدارت بها مداولات المجلس.

والهند، بوصفها حضارة قديمة ذات تنوع هائل، وكأكبر ديمقراطية في العالم، تؤمن إيمانا راسخا بمبادئ تعددية الأطراف وسيادة القانون من أجل الإعمال الفعال لجميع حقوق الإنسان. إن اعتبارات حقوق الإنسان متأصلة بعمق في جهود التنمية الشاملة للجميع في الهند التي أخرجت الملايين من براثن الفقر. وقد أدت القيادة النسائية والمشاركة السياسية، ولا سيما على مستوى القاعدة الشعبية، دورا محوريا في هذا السياق. ونهجنا في إعمال حقوق الإنسان على الصعيد العالمي مستوحى من تجاربنا الخاصة في أن نكون ديمقراطية تعددية ونابضة بالحياة.

ويعود تاريخ مشاركة الهند النشطة في جدول الأعمال العالمي لحقوق الإنسان إلى الأيام الأولى للجنة حقوق الإنسان وصياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومعاهدات حقوق الإنسان الأخرى. لقد لعبت أدت الهند دائما دورا نشطا في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد العالمي. ونعتقد أن تعزيز وحماية حقوق الإنسان يتم على أفضل وجه من خلال الحوار والتشاور والتعاون فيما بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ومنذ إنشاء مجلس حقوق الإنسان، قبل ١٥ عاما، دأب على تعزيز توافق الآراء بشأن طائفة واسعة من المسائل المواضيعية. والهند، بوصفها عضوا في المجلس، تبذل دائما الجهود لضمان أن يعمل المجلس بطريقة موضوعية وشفافة وشاملة للجميع وغير انتقائية وغير مسيسة.

وينبغي للمجلس أن يعزز ويحمي جميع حقوق الإنسان والحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية، بطريقة عادلة ومنصفة، على قدم المساواة وبنفس التركيز. ويجب أن يتابع جدول أعمال حقوق الإنسان، بما في ذلك إسهام المجلس في منع انتهاكات حقوق الإنسان، بطريقة عادلة مع الاحترام الواجب لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، مثل السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

إن التركيز الانتقائي للمجلس على بعض قضايا حقوق الإنسان وحالاتها يؤدي إلى نتائج عكسية بالنسبة لولاية المجلس المتمثلة في تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان على الصعيد العالمي. ونشدد على روح الحوار البناء والتعاون التي ينبغي أن توجه عمل المجلس. وفيما يتعلق بالمبادرات الخاصة ببلدان محددة، من الأهمية بمكان أن تحظى هذه المبادرات بدعم الدول الأعضاء المعنية بحيث تؤدي إلى التأثير المنشود على أرض الواقع.

وقد عززت آلية الاستعراض الدوري الشامل الفريدة والشاملة مصداقية المجلس وفعاليته. ويتعين علينا أن نحافظ على عالميتها وأن نزيد من تحسين فعاليتها بترشيد التوصيات وتجنب استخدامها لفرض مسائل مواضيعية محددة ربما لم تكتسب قبولا عالميا. ويجب تعزيزها بتخصيص وقت كاف لإجراء تبادل مثمر للآراء.

ونرى أن من الضروري تحقيق تمثيل جغرافي أكثر توازناً في جميع هيئات مجلس حقوق الإنسان وآلياته لتعزيز الموضوعية والفعالية. وسيجلب ذلك التنوع والتعاطف والمعرفة على مستوى القاعدة، وهذا بدوره سيسهم في المشاركة البناءة مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين.

فالإجراءات الخاصة تشكّل آلية مهمة من آليات المجلس لإجراء حوار حقيقي بغية تعزيز قدرة الدول الأعضاء. ومن الأهمية بمكان أن يضطلع المكلفون بولايات بواجباتهم وفقا لمدونة قواعد السلوك على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس حقوق الإنسان ٢/٥ ووفقا لولاية كل منهم. ومن شأن ذلك أن يعزز الثقة المتبادلة مع الدول الأعضاء.

وينبغي للإجراءات الخاصة، عند إصدارها البيانات والنشرات الصحفية، أن تأخذ في الاعتبار منظورات الدول الأعضاء والمعلومات التي تقدمها. ومن الأهمية بمكان أن تستند البيانات والنشرات الصحفية للإجراءات الخاصة إلى معلومات تم التحقق منها، على النحو الذي تؤكده مدونة قواعد السلوك.

إن آفة الإرهاب هي اليوم أخطر انتهاك لحقوق الإنسان. وعلى الرغم من الاعتراف بالإرهاب كأحد أهم التحديات العالمية، فإن الاستجابات الجماعية المجدية للتصدي لهذا الخطر لا تزال غير كافية. ونقدر دور مجلس حقوق الإنسان في الدعوة إلى نهج متوازن ينظر في أثر الإرهاب على التمتع بحقوق الإنسان بينما يتبنى التعاون الدولي لمكافحة خطر الإرهاب. وسنواصل السعي إلى تعاون جميع الدول الأعضاء لمنع أي دعم من الوصول إلى الجماعات الإرهابية، وحرمان الإرهابيين من الملاذ الآمن، وتسليم مرتكبي الأعمال الإرهابية أو المؤيدين لها.

ونحن، كعضو في مجلس حقوق الإنسان، لا نزال ملتزمين بجلب منظور تعددي ومعتدل ومتوازن للمساعدة في بناء الجسور عبر انقسامات متعددة في خطاب حقوق الإنسان وممارساته.

**السيدة أرشدي** (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلمت بالإنكليزية*): ينبغي أن تكون حماية حقوق الإنسان وتعزيزها قضية مشتركة للجميع. ونهتم اهتماما حقيقيا وغير سياسي بحقوق الإنسان والاحترام المتبادل والحوار. ومن الحقائق التي لا يمكن دحضها أن السبيل الوحيد لضمان تعزيز وحماية حقوق الإنسان هو تشجيع الحوار والتعاون القائمين على الاحترام المتبادل وعلى قدم المساواة. وتؤكد جمهورية إيران الإسلامية على ضرورة أن تظل جميع الدول الأعضاء منفتحة على الحوار وشاملة للجميع، وأن تحترم تنوع الحضارات ومسارات التنمية التي تختارها البلدان بشكل مستقل، وأن تمتنع عن فرض نظامها الاجتماعي ونموذجها على الآخرين.

ولا تزال جمهورية إيران الإسلامية تشعر بقلق بالغ إزاء الحرص المتزايد باستمرار على استهداف الدول المستقلة بقرارات خاصة ببلدان معينة. وهذه القرارات، التي تؤدي بطبيعتها إلى نتائج عكسية، تشكل تهديدا قاتلا لقضية حقوق الإنسان. وتكرر حكومة بلدي تأكيد دعوتها لبعض الدول إلى التخلي نهائيا عن استخدام حقوق الإنسان كسلاح والانتقائية وازدواجية المعايير، وبدلا من ذلك إعلاء شأن آليات حقوق الإنسان مثل الاستعراض الدوري الشامل.

وإذ تؤكد جمهورية إيران الإسلامية موقفها المبدئي بشأن عدم الاعتراف بالولايات الخاصة ببلدان بعينها ورفضها، ستواصل تفاعلها الحقيقي مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وغيرها من آليات الأمم المتحدة المختصة في مجال حقوق الإنسان للتعاون في مجال حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وبينما نراعي التزاماتنا الدولية بالمساعدة على تعزيز وحماية حقوق الإنسان على الصعيد العالمي، سنواصل التركيز على خدمة شعبنا، وزيادة تعميق نظام حكمنا الديمقراطي حقا وإضفاء الطابع المؤسسي على إنجازاتنا في مجال حقوق الإنسان.

ولا نزال نشهد تطبيق التدابير القسرية الانفرادية التي تتعارض مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وتعددية الأطراف والقواعد الأساسية للعلاقات الدولية. وتنتهك هذه التدابير حقوق الإنسان بإعاقة رفاه السكان في البلدان المستهدفة، ولا سيما النساء والأطفال. وتهدف هذه التدابير العقابية القاسية بشكل خبيث إلى إعاقة حصول الناس على الأدوية التي تشتد الحاجة إليها واستنزاف موارد إيران خلال جائحة مرض فيروس كورونا.

وتود حكومة بلدي أن تؤكد على الدور المهم لمجلس حقوق الإنسان في مواجهة الموجات الشرسة من العنصرية والتطرف العنيف والإرهاب والتصدي لها. ولمجلس حقوق الإنسان دور يؤديه في زيادة الوعي العالمي بشأن قوى التطرف العنيف والإرهاب الشريرة التي تلوح في الأفق وتتحرك بسرعة.

أخيراً، سمعنا في هذا الصباح مرة أخرى الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة التي أدلى بها ممثل النظام الصهيوني ضد بلدي. وليس سراً أنه مهما حاول النظام الإسرائيلي الذي يقتل الأطفال

إثارة ادعاءات لا أساس لها ضد إيران، فإنه لا يستطيع إخفاء جرائمه الشنيعة المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني البريء على أساس يومي. إن الوجه القبيح للصهيونية والعنصرية والفصل العنصري لا يمكن تبييضه بخطاب رخيص.

**الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*):** استمعنا للمتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند من جدول الأعمال في هذه الجلسة الصباحية. وسنستمع إلى المتكلمين المتبقين بعد ظهر اليوم في الساعة ١٥/٠٠ في هذه القاعة.

*رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.*